الأمم المتحدة

A/75/616

الجمعية العامة

Distr.: General
22 December 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

بنود جدول الأعمال 9 و 10 و 13 و 14 و 16 و 17 و 18 و 19 و 21 و 22 و 23 و 24 و 25 و 26 و 27 و 28 و 37 و 38 و 42 و 46 و 52 و 53 و 56 و 59 و 62 و 63 و 69 و 70 و 73 و 76 و 79 و 91 و 122 و 126 و 128 و 139 و 140 و 141 و 142 و 143 و 145 و 146 و 148

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

2001-2010: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والترابط

040121 311220 20-17088 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

التنمية الاجتماعية

النهوض بالمرأة

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

المسائل المتصلة بالإعلام

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعيةتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

حقوق الشعوب الأصلية

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة المحيطات وقانون البحار

برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لعام 2020

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

تخطيط البرامج

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

النظام الموحد للأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لغيانا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإعلان الوزاري الذي اعتُمد في الاجتماع السنوي الرابع والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 الذي عقِدَ إلكترونيا في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـ 77 والصين، أرجو ممتنةً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال 9 و 10 و 13 و 14 و 16 و 17 و 18 و 19 و 21 و 22 و 23 و 24 و 25 و 26 و 27 و 28 و 37 و 38 و 42 و 46 و 52 و 53 و 56 و 59 و 62 و 63 و 69 و 70 و 73 و 76 و 79 و 91 و 122 و 126 و 128 و 139 و 140 و 141 و 142 و 143 و 145 و 146 و 148.

(توقيع) كارولين رودريغيز – **بيركيت**

السفيرة

الممثلة الدائمة لجمهورية غيانا التعاونية لدى الأمم المتحدة

رئيسة مجموعة الـ 77

مرفق الرسالة المؤرخة 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لغيانا لدى الأمم المتحدة

الاجتماع السنوي الرابع والأربعون لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77، نيويورك، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

1 - التقى وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين عبر منصة إلكترونية في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بمناسبة اجتماعهم السنوي الرابع والأربعين. واستعرض الوزراء الوضع الاقتصادي العالمي، وناقشوا الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19، والتطورات الأخيرة في العالم، والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأقروا بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، لا يزال يشكّل التحدي العالمي الأكبر وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، واعتمدوا الإعلان الوارد أدناه.

2 - وأكد الوزراء من جديد على الاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأعادوا التأكيد في هذا الصدد على ضرورة احترام مبادئ المساواة بين الدول والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأكدوا مجددا أيضا على ضرورة احترام الحق في تقرير المصير للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي وغيره من أشكال الهيمنة الأجنبية.

3 - وأعاد الوزراء التأكيد على أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق من دون سلام، وأنّ السلام لا يمكن أن يعمّ من دون تنمية مستدامة. وشددوا على أهمية بناء ثقافة سلام من خلال تعزيز تعددية الأطراف القائمة على القانون الدولي، وإقامة علاقات ودية بين الدول، وتعزيز تسوية المنازعات بالطرق السلمية، واتخاذ تدابير أخرى مناسبة من أجل تعزيز السلام العالمي وضمان إعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وتعزيزها وحمايتها. وأقروا بأن السلام لا يعني عدم نشوب النزاعات فحسب، بل يتطلب أيضا عملية دينامية وإيجابية تقوم على المشاركة وتشجع الحوار وتُحَلُّ فيها النزاعات بروح التفاهم والتعاون.

4 - وشدد الوزراء على أن تلك المقاصد والمبادئ تحفز الالتزام الكامل بتعددية الأطراف والسعي إلى إرساء نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وإنصافا يتيح الفرص لرفع مستوى معيشة شعوبنا.

5 - وكرر الوزراء التأكيد على أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والخطة الحضرية الجديدة وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث وكذلك الوثائق الختامية الرئيسية المتعلقة بالبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ستُنفّذ بشكل كامل متكامل، وأن الالتزامات المكرّسة فيها سيتم الوفاء بها بما يتماشى مع مبدأي تعددية الأطراف والتعاون الدولي.

6 - ورحب الوزراء بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وأكدوا من جديد التزامهم بالمثل العليا لميثاق الأمم المتحدة من أجل ضمان احترام كرامة كل شخص والنهوض بتحقيق التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة للجميع. والتزم الوزراء ببذل كل ما في وسعهم للوفاء بالالتزامات المقطوعة تجاه شعوبهم خلال هذا العقد، الذي هو عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7 - وشـدّد الوزراء على الأهمية الحاسـمة للتعاون الدولي المتعدد الأطراف باعتباره أداة مهمة للتغلب على التحديات التي تواجه البشـرية، وأكدوا من جديد التزامهم بتبني نظام تعددية الأطراف وتعزيزه بشـكل كامل، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة.

8 - واعتبر الوزراء أن هذه فرصة سانحة لتسليط الضوء على قيم الأمم المتحدة وإنجازاتها وما تنطوي عليه من روح تعددية الأطراف. والأهم من ذلك، أكدوا على ضـرورة اعتراف المجتمع الدولي بالأهمية المحورية للأمم المتحدة في مساعدة البلدان على معالجة المشاكل والتحديات التي تواجه البشرية في الحاضر والمستقبل، والتوصل إلى حلول لها ضمن إطار شامل متفق عليه على أساس تعددية الأطراف، وبطريقة ديمقراطية ومنصفة، مستوحاة من المصالح المشتركة ومن تطلعاتنا "نحن شعوب الأمم المتحدة" التي تحتاج إلى العمل والتعاون والتعايش في وئام وتضامن وسلام.

9 - وأعرب الوزراء عن تضـامنهم مع جميع البلدان في كفاحها ضـد الآثار المتعددة الأبعاد لجائحة "كوفيد-19"، وأشادوا بتفاني ودأب المهنيين في مجال الرعاية الصحية والباحثين في المجال الطبي وغيرهم من العاملين في الصـفوف الأمامية الذين يتحملون وطأة التصـدي للأزمة؛ وإذ أقروا أيضـاً بما يقدمه المتطوعون في مجال الصحة من إسهام في العمل على دعم الوقاية من مرض كوفيد-19 وكشف حالات الإصابة به والإبلاغ عنها، شددوا على الحاجة إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال استجابة عالمية تقوم على الوحدة والتضامن وتجديد التعاون الدولي المتعدد الأطراف بين الدول والشعوب والأجيال، على نحو يعزز قدرة وعزم الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

10 - وأشـار الوزراء إلى اتخاذ الجمعية العامة قرارها 306/74 المؤرخ 11 أيلول/سـبتمبر، المعنون "اتخاذ تدابير شـاملة ومنسـقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)" وسـلّموا بأهمية تنفيذه، وأشـاروا أيضـا إلى القرارات 270/74 المؤرخ 3 نيسـان/أبريل 2020، و 274/74 المؤرخ 21 نيسـان/أبريل 2020، و 307/74 المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2020.

11 - وسلّم الوزراء بالمسؤولية الرئيسية للحكومات عن اعتماد وتنفيذ تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 حسبما يلائم سياقها الوطني تحديدا، وبأن تدابير وسياسات واستراتيجيات الطوارئ التي تضعها البلدان لمعالجة الآثار المترتبة على كوفيد-19 والتخفيف من حدتها يجب أن تكون موجهة وضرورية وشفافة وغير تمييزية ومحددة زمنياً ومتناسبة.

12 - وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن جائحة كوفيد-19 قد تسـببت في تقويض العديد من المكاسـب الإنمائية، وأبرزت التحديات التي تواجهها البلدان النامية، مثل ضـعف النظم الصـحية، وتزايد الفقر، وانعدام الأمن الغذائي وسـوء التغذية، ونقص التمويل وارتفاع مسـتويات الديون، وعدم كفاية فرص وصـول السـلع والخدمات إلى الأسواق، وعدم استقرار سلاسل الإمداد العالمية، واتساع الفجوة الرقمية، والقيود المفروضة فيما يتعلق بسبل الحصول على المستحضرات الصيدلانية والإمدادات الطبية اللازمة، وانخفاض الإيرادات المتأتية من السياحة والتحويلات المالية والصادرات، من بين أمور أخرى. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء من جديد التزامهم باتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التصدي بصورة منسقة وشاملة ومتعددة الأطراف للتحديات الإنمائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

13 - وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن جائحة كوفيد-19 قد تسـببت في تفاقم التحديات التي يواجهها الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم الأطفال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص

المصـــابون بفيروس نقص المناعة البشـرية/الإيدز وكبار الســن والشــعوب الأصــلية والمجتمعات المحلية والمشــردون واللاجئون والمهاجرون، كما أنها ترسِّــخ أوجه اللامســاواة القائمة بالفعل، وقد تؤدي إلى عكس مسار ما أُحرز في العقود الأخيرة من تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

14 - وأهاب الوزراء بالدول الأعضـاء وبغيرها من الجهات صـاحبة المصـلحة أن تحمي كبار السـن من الآثار غير المتناسبة الناجمة عن الجائحة، وأن ترصد هذه الآثار وتعالجها، بما في ذلك المصاعب الخاصة التي يواجهها كبار السـن في الحصـول على الحماية الاجتماعية والخدمات الصـحية، وأن تكفل في قرارات الرعاية الصحية التي تهمّ المسنين حفظ كرامة المسنين وصون حقوق الإنسان الواجبة لهم، بما في ذلك الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

15 - وأقرّ الوزراء بالدور القيادي الرئيسي الذي تؤديه منظمة الصحة العالمية بقيادة المدير العام الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريســوس، وأكدوا مجدداً دعمهم لعملها في توفير المعلومات والتوجيهات التقنية والتدريب وغير ذلك من أشـكال المسـاعدة للبلدان النامية من أجل التصـدي بفعالية للجائحة، ونوّهوا بالجهود المحورية التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا الصدد.

16 - وشدّد الوزراء على أهمية ضمان حصول الجميع على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 بصورة مأمونة وفعالة ومنصــفة وميســورة بأســعار معقولة، وســلموا بأنه ينبغي أن تكون هذه اللقاحات منافع عامة عالمية للمســاعدة في التغلب على جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم واســتعادة الزخم اللازم من أجل تحقيق التنمية المسـتدامة. وشـددوا على أهمية إتاحة الأدوات الوقائية ووسـائل الفحوص المخبرية والكواشـف والمواد الداعمة واللوازم الطبية الأساسية وتقنيات التشخيص الجديدة والأدوية وما سيوضع مستقبلا من لقاحات ضد كوفيد-19 وكفالة توزيعها بطريقة منصفة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت. ودعا الوزراء أيضـا إلى زيادة تبادل المعلومات والتكنولوجيا من أجل كشــف حالات الإصــابة بالفيروس والوقاية منه وعلاجه ومكافحته، ونوّهوا بالمبادرات المتخذة في هذا الصــدد، مثل مبادرة تســريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، وأصــدقاء مرفق كوفاكس (COVAX)، ومجمع الوصـــول إلى التكنولوجيا فيما يتعلق بكوفيد-19 (C-TAP)، ونداءات إعلان التبرعات ذات الصلة.

17 - وتعهد الوزراء بتحقيق انتعاش سريع وشامل ومستدام قادر على امتصاص الصدمات، وإعادة البناء بشكل أفضل، فضـلا عن التأهب للجائحة والوقاية من أي وباء يتفشى في المستقبل والكشف عنه والتصدي له، ووضـع الإنسـان في صـلب تدابير التصـدي المتخذة، وحماية كوكبنا وتحقيق الازدهار بسـبل منها اتخاذ تدابير محددة الهدف للقضـاء على الفقر بجميع أشـكاله وأبعاده، وتحقيق اسـتقرار سـلاسـل الإمداد الغذائية، وضـمان سـبل كسـب العيش اليومية، وتعزيز النظم الصـحية وتحقيق التغطية الصـحية الشـاملة، وتحسـين معدلات التوصـــيل الرقمي، وتوفير فرص التعليم العالي الجودة، والنهوض بالعمالة المنتجة وفرص العمل، وتهيئة البُنى التحتية المسـتدامة القادرة على الصـمود، وزيادة الاسـتثمار المحلي والأجنبي، وتشـجيع أنماط الاســـتهلاك والإنتاج المســـتدامة، وتعزيز القدرات في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعزيز وسائل التنفيذ.

18 - ولاحظ الوزراء بقلق التحديات الإنمائية الرهيبة التي تواجهنا بالفعل والتي تفاقمت بســـبب الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19، وتقويض المكاســب الإنمائية التي تحققت على مدى عقود من الزمن. وأكد الوزراء أن الإجراءات التي سـنتخذها في السـنوات المقبلة سـتكون حاسـمة في تسـريع وتيرة جهودنا من أجل

تحقيق خطة عام 2030. وفي هذا الصـــدد، كرر الوزراء تأكيد أهمية تركيز عملنا على الهدف الشـــامل المتمثل في القضـاء على الفقر بجميع أشـكاله وأبعاده وكذلك السـعي إلى تحقيق التنمية المسـتدامة بأبعادها الثلاثة بطريقة متوازنة ومنسقة ومتكاملة.

19 - وأكد الوزراء على ضـــرورة التصـــدي للتحديات الهيكلية التي تفاقمت بســـبب التراجع الاقتصـــادي المترتب على جائحة كوفيد-19، وتأثيرها على التجارة العالمية وسـلاسل الإمداد، وأسـعار السـلع الأساسـية، وتدفقات رأس المال إلى الخارج، وانخفاض قيمة العملات، والســـياحة، والتحويلات المالية، والاســـتثمار الأجنبي المباشـــر، والعمالة، والدخل، والإيرادات الضـــريبية. ولاحظ الوزراء بقلق أن تدهور الأوضـــاع الاقتصـادية والمالية، نتيجة للجائحة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد البلدان التي تعاني من ضـائقة الديون أو التي تواجه خطر التعرض لها. وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم بشـــأن مدى قدرة البلدان النامية، بما فيها البلدان التي تسـتضـيف اللاجئين والمشـردين والبلدان التي يوجد فيها قطاع غير رسـمي كبير، على الصـمود أمام تأثير الصـدمة التي أوقعتها جائحة كوفيد-19، والاسـتثمار في تنفيذ خطة عام 2030. وفي سـياق الجائحة العالمية، أقر الوزراء بالحاجة إلى اسـتكشـاف السـبل الكفيلة بتخفيف عبء الديون بصـورة منهجية وشفافة ومنسقة لفائدة جميع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأكثر ضعفا، ولا سيما البلدان التي تعاني من مســـتويات الديون التي لا يمكن تحملها. ورحب الوزراء بالدعوة التي وجهها قادة العالم من أجل وضـــع مبادرة عالمية لتخفيف عبء الديون بغية توفير الحيز المالي اللازم من خلال إعادة هيكلة الديون واتخاذ تدابير إضـافية أخرى لفائدة البلدان النامية، ولا سـيما البلدان المثقلة بالديون والبلدان الأشـد ضـعفا. ورحب الوزراء أيضـا بالخطوات التي اتخذها صـندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوفير السـيولة وغيرها من تدابير الدعم من أجل تخفيف عبء الديون عن البلدان النامية، ودعوا إلى زيادة فرص الحصـــول على التمويل الميسّـر والقروض الطويلة الأجل، بما في ذلك عن طريق إصـدار وحدات جديدة من حقوق السـحب الخاصـة، واستخدام حقوق السحب الخاصـة القائمة لأغراض أخرى وإعادة توزيع ما هو غير مستخدم منها، حسـب الاقتضـاء، مع مراعاة المناقشـات الجارية في إطار المؤسـسـات المالية الدولية. وأشـار الوزراء إلى المناقشات الجارية بشأن المبادرات الناشئة، بما في ذلك اقتراح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الداعي إلى إنشاء مرفق للسـيولة والاسـتدامة وصـندوق تخفيف آثار كوفيد-19 الاقتصـادية، لتوفير السـيولة اللازمة للبلدان النامية، بناء على طلبها ووفقا لأولوياتها الوطنية، لمكافحة الجائحة وتحقيق التنمية المستدامة.

20 - وأقر الوزراء بأن جائحة كوفيد-19 قد ســـلطت الضـــوء على أوجه القصـــور التي تحدّ من قدرة حكومات البلدان النامية على حشـد مواردها من الميزانية في أوقات الأزمات، وبأن الضـــرر الجســـيم الذي تحدثه التدفقات المالية غير المشروعة يحدّ من قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد المحلية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل.

21 - وسـلّم الوزراء بأن إطار سِـنداي، ومنه حكمه الأسـاسـي الذي ينص على "إعادة البناء على نحو أفضـل"، يقدم إرشـادات تكفل تحقيق انتعاش مسـتدام من كوفيد-19 وتتيح أيضـاً معالجة العوامل الكامنة المسبِّبة لمخاطر الكوارث معالجة عامة، بما في ذلك سبل الوقاية من الأوبئة والجوائح والتأهب لمواجهتها.

22 - وشـدد الوزراء على ضـرورة أن تُناط بفرقة العمل المشـتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية ولاية واضـحة للقيام بتحليل أعمق للآثار الطويلة الأجل المترتبة على كوفيد-19 في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا ومتابعها، ولا سيما فيما يتعلق بالتقدم المحرز على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

23 - وأكد الوزراء أن المهاجرين يشكلون في العديد من البلدان حصة غير متناسبة من القوى العاملة في القطاعات التي ظلت مفتوحة ونشـــطة طوال الأزمة، في حين أنهم ممثَّلون أيضـــا تمثيلا مفرطا في بعض القطاعات الأكثر تضرراً بالجائحة. ولاحظ الوزراء أيضا بقلق أن التدابير التي نُفذت لوقف انتشار الفيروس، مثل الإغلاق الشـــامل وعمليات إغلاق المواقع، قد أدت في بعض الأحيان إلى تدهور الأحوال المعيشـــية للمهاجرين، وأن إغلاق الحدود قد أدى أيضـــا إلى فرض ضـــغوط على الأمن الوظيفي وزيادة المخالفات في مجال الهجرة؛ كما لاحظوا بقلق أن كوفيد-19 بات يشـــكل تهديدا فريدا للتحويلات المالية، مما أضـــر بقدرة الأسـر المتلقية للتحويلات المالية على تلبية الاحتياجات الأسـاسـية. ونوّه الوزراء بمسـاهمة المهاجرين في جهود التصدي لأزمة كوفيد-19 والتعافي منها.

24 - وأقرّ الوزراء بأن جائحة كوفيد-19 تؤكد بشـــكل كبير اعتماد البشـــرية المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات من أجل كفالة اسـتمرارية الأعمال، والعمالة، والتعليم، والرعاية الصـحية، وغير ذلك من الخدمات الحيوية لجميع المجتمعات. وفي هذا الصـدد، أكدوا مجدداً أهمية ضـمان أمن البيانات والحفاظ على استقرار سلسلة الإمداد بمنتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي.

25 - وسـلّم الوزراء بوجود فجوات رقمية شـاسـعة وتفاوتات كبيرة من حيث امتلاك البيانات داخل البلدان والأقاليم وفيما بينها، وبين البلدان المتقدمة النمو وجميع البلدان النامية، وبأن بلدانا نامية كثيرة ليس متاحا لها أن تحصـل على تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات بتكلفة معقولة، وحثوا الدول الأعضـاء وغيرها من الجهات المعنية ذات المصـــلحة على إعطاء دفعة للدور المحفز الذي تؤديه التكنولوجيات الرقمية في الحد من أثر جائحة كوفيد-19 على التعليم والصـــحة والاتصـــالات والتجارة واســـتمرارية الأعمال، وعلى اتخاذ إجراءات متضـــافرة لتعزيز الحوكمة والاقتصـــاد في المجال الرقمي والبحث العلمي والتكنولوجيات الناشـــئة ومصـــادر البيانات الجديدة، وبناء نظم مرنة وشـــاملة ومتكاملة للبيانات والإحصـــاءات، تحت قيادة المكاتب الإحصـــائية الوطنية، تكون قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة والعاجلة على البيانات في أوقات الكوارث، وضمان مسار يفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

26 - ودعا الوزراء المجتمع الدولي وجميع أصـحاب المصـلحة المعنيين إلى زيادة مسـتوى التعاون وحشـد الموارد لدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى التخفيف من أثر إغلاق المدارس بسـبب جائحة كوفيد-19، بما في ذلك بالنسـبة للفئات الأشـد فقرا والنسـاء والفتيات والمهاجرين واللاجئين والمشـردين والأشـخاص ذوي الإعاقة، تبعا للظروف الوطنية، وتيســـير اســـتمرارية خدمات التعليم للجميع بســـبل منها دعم التوصـــيل الإلكتروني، والتعلم عن بُعد ومدى الحياة.

27 - وأهاب الوزراء أيضـــا بالدول الأعضـــاء أن تحمي الأطفال من الآثار السـلبية للجائحة عن طريق التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الضارة، بما في ذلك بالعمل على كفالة استمرارية الخدمات التي تركز على الأطفال مع ضـمان المسـاواة في الاسـتفادة منها، وصـون حق الأطفال في التعليم، وتعزيز التعليم الشـامل والمنصـف والجيد بتنفيذ التدابير المناسـبة، بطرق منها دعم الأسـر على نحو يضـمن عودة الأطفال إلى المدارس، وخاصـة الفتيات والأطفال الذي يعيشون في ظروف هشة، متى كان ممكنا العودة إلى المدارس بأمان فور انجلاء الجائحة، وأن تقوم في أوقات الحجر الصـحي بمساعدة النظم المدرسية والمدرسين والأسر لضـمان مصـدر موثوق للتغذية اليومية ولاسـتخدام حلول ميسَّـرة وشـاملة للتعلم عن بُعد بهدف سـد الفجوة الرقمية، مع حماية الأطفال من العنف وسـوء المعاملة والاسـتغلال في السـياقات الرقمية، وأشـاروا إلى أنه

لا يجوز أن يتعرض الأطفال لأي تدخل تعسفي أو غير قانوني يمسهم في حياتهم الخاصة أو في بيئتهم الأسرية.

28 - وأحاط الوزراء علما بالبيان المؤرخ 28 نيسان/أبريل 2020 الصادر عن مجموعة أقل البلدان نموا بشأن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ودعوا الشركاء في التنمية، والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تقديم الدعم إلى أقل البلدان نموا في تنفيذه.

29 - وأعرب الوزراء عن قلقهم بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على البلدان المتوسطة الدخل، وأكدوا الحاجة إلى العمل معاً لحماية المكاسب الإنمائية التي تحققت حتى الآن، وإعادة البناء بشكل أفضل في سياق عقد العمل والإنجاز في خضم كوفيد-19. وفي هذا الصدد، نوّه الوزراء بالاجتماع الوزاري الخامس للمجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل، الذي عُقد في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، واعتُمد فيه الإعلان الوزاري الذي يتناول بالتفصيل آثار الجائحة على البلدان المتوسطة الدخل، ويذكّر بالطلبات الموجهة إلى منظومة الأمم المتحدة والولايات المُسندة إليها من أجل التصدي للتحديات المحددة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل.

30 - وأقر الوزراء بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر القمة الاستثنائي لمجموعة العشرين الذي عُقد إلكترونيا برئاسة المملكة العربية السعودية في 26 آذار/مارس 2020، وبدعوته إلى توفير موارد فورية لمكافحة آثار كوفيد-19، بما في ذلك إطلاق مبادرة تعليق الديون والقرار الصادر عن اجتماع وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية لمجموعة العشرين، المنعقد في 14 تشرين الأول/أكتوبر، الذي ينص على تمديد المبادرة حتى حزيران/يونيه 2021.

31 - وأشار الوزراء إلى انعقاد اجتماع رؤساء الدول بشأن تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عصر مرض كوفيد-19 وما بعده في 29 أيلول/سبتمبر 2020، الذي توخى التصدي لآثار جائحة كوفيد-19 واستكشاف الخيارات المتاحة للتعافي منها.

32 - ورحب الوزراء بقيام حكومة جمهورية غيانا التعاونية في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بعقد الحدث البارز الإلكتروني تحت شعار "*الحفاظ على مسار إنمائي منخفض الكربون نحو خطة عام 2030 في عصر كوفيد-19*" بمناسبة تولي غيانا رئاسة مجموعة الـ 77 والصين لعام 2020، والذي تم خلاله الإقرار بأن تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 يمكن أن يؤثرا على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار الوزراء إلى الإقرار في ذلك الحدث البارز بأن عدداً قليلاً من البلدان قد بادر إلى وضع نماذج عملية مطورة محليا تحفّز الانتقال إلى مسار إنمائي منخفض الكربون، وتعالج في الوقت نفسه مسألة خفض الانبعاثات وإزالتها. والجهود التي تبذلها غيانا في هذا الصدد جهودٌ معترف بها من خلال استراتيجيتها للتنمية المنخفضة الكربون، ومدفوعاتها من أجل نموذج الخدمات المناخية الحرجية المشترك بين غيانا والنرويج، الذي حفز الإدارة المستدامة للغابات وساهم في التصدي لإزالة الغابات. وهذا النموذج هو أول نموذج وطني للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها كما يمثل إحدى أولى الاستراتيجيات الوطنية بشأن التنمية المنخفضة الكربون.

33 - وكرّر الوزراء التأكيد على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ضرورة حتمية أساسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وشددوا على ضرورة التصدي للفقر بجميع أشكاله وأبعاده ضمانا لعدم ترك أي أحد بالفعل خلف الركب، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات أشد الفئات فقرا وأكثرها ضعفا.

وفي هذا الصـــدد، أكدوا من جديد التزامهم بالعمل بلا كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذا كاملا بحلول عام 2030 بطريقة متوازنة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والدروس المستفادة منها والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف. وشـــدد الوزراء على أنه يجب على المجتمع الدولي معالجة التحديات والاحتياجات التي تواجهها البلدان النامية، لا سيما البلدان التي تواجه أوضـاعا خاصـة، وعلى وجه الخصـوص البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصـغيرة النامية، وكذلك التحديات الخاصـة التي يواجهها الكثير من البلدان المتوســطة الدخل، والبلدان التي تشــهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع، والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي.

34 - وأقر الوزراء بأهمية تعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصـــادية في المناطق الريفية باعتبار ذلك استراتيجية فعالة على الصعيد العالمي للقضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع. وشددوا على أن الفقر، في العديد من البلدان النامية، ما زال يتركز بشكل كبير في المناطق الريفية، وسلّموا في هذا الصـدد بأهمية النظر في إطار الخطط والسياسات الوطنية في استراتيجيات وتدابير للقضاء على الفقر ينصب تركيزها على المناطق الريفية، بما يشــمل زيادة الاســتثمارات التي تعزز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي للاقتصــادات الريفية، وسد الفجوة الرقمية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية من أجل الحد من أوجه عدم المساواة.

35 - وأشـار الوزراء إلى أن أهداف التنمية المسـتدامة متكاملة وغير قابلة للتجزئة وتضـفي التوازن على الأبعاد الثلاثة للتنمية المسـتدامة، وشـددوا في هذا الصـدد على أنه ينبغي التعامل مع جميع أهداف التنمية المستدامة على قدم المساواة عند استعراضها في إطار النتائج المتفق عليها على المستوى الحكومي الدولي.

36 - وأكد الوزراء من جديد في هـــذا الصـدد أن المنتدى السـياسـي الرفيع المسـتوى المعني بالتنمية المسـتدامة مكلّف بتوفير القيادة السـياسـية والتوجيهات والتوصـيات اللازمة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وأن له دوراً محورياً في الإشراف على شبكة عمليات متابعة خطة عام 2030 واستعراضـها على الصـــعيد العالمي، وذلك بالعمل على نحو متســق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والأجهزة والمنتديات الأخرى المعنية، وبما يتماشـــى مع الولايات القائمة. ورحّب الوزراء بانعقاد الاجتماع الإلكتروني للمنتدى لعام 2020، تحت رعاية المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي، في الفترة من 7 إلى 16 تموز/يوليه 2020، وأعربوا عن أسفهم العميق لاختتام المنتدى دون اعتماد إعلان وزاري.

37 - وأثنى الوزراء على جميع البلدان التي قدمت اســتعراضـــات وطنية طوعية تســلط الضـــوء على الخطوات المتخذة لتنفيذ خطة عام 2030 في المنتدى السـياسـي الرفيع المسـتوى لعام 2020 المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي. وأكد الوزراء من جديد أهمية الاســتعراضـــات الوطنية الطوعية باعتبارها وســيلة لتيســير تبادل الخبرات، بما في ذلك أوجه النجاح والتحديات والدروس المســتفادة، بهدف تسريع تنفيذ خطة عام 2030.

38 - وأشـار الوزراء إلى أن خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 تكرر التأكيد على جميع مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام 1992، وخاصــة مبدأ المســؤوليات المشــتركة وإن كانت متباينة. وأعادوا التأكيد كذلك على أن تنفيذ الخطة ينبغي أن يســترشــد بالمبادئ المنصوص عليها في الفقرة 74 منها.

39 - وشدد الوزراء على أن نهاية دورة السنوات الأربع الأولى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بعد اعتماد خطة عام 2030 تمثل فرصة هامة لتمهيد الطريق لعقد يخصص لتنفيذ الخطة. ولاحظوا مع القلق أنه بالرغم من الجهد الكبير المبذول، ما زال التنفيذ بوتيرته ونطاقه الحاليين بعيدا جدا عن تحقيق التنمية المستدامة للجميع، لا سيما لأفقر الفئات وأضعفها.

40 - وكرر الوزراء الإعراب عن التزام مجموعة الـ 77 الثابت والمستمر بمواصلة ترجمة الطموحات الواردة في الخطة إلى إجراءات حقيقية. وشددوا على أن تنفيذ خطة عام 2030 على جميع المستويات يتطلب توفير وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية، وفقا للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وشددوا في هذا الصدد على أنه لا بد من زيادة الدعم المقدم من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل.

41 - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء الآثار الكبيرة التي تخلفها البيئة العالمية الحالية المليئة بالتحديات على الجهود الوطنية الرامية لتنفيذ الخطة عام 2030، والتي لا تقتصر على العوامل الاقتصادية، وإنما تشمل أيضا الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والأزمات الإنسانية، والنزاعات. وشدد الوزراء على ضرورة اتخاذ إجراءات عملية وفورية لتهيئة البيئة المؤاتية الضرورية على جميع المستويات من أجل تحقيق خطة عام 2030.

42 - وشدد الوزراء على أهمية المتابعة والاستعراض الشاملين على الصعيدين العالمي، وعلى الصعيد الإقليمي، حسب الاقتضاء، من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030، مع كفالة أن يتم على النحو الواجب تحقيق هدفيها العامين المتمثلين في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وتحقيق التنمية المستدامة. وأحاطوا علماً في هذا الصدد بقرار الجمعية العامة 299/70 المؤرخ 29 تموز/يوليه 2016 بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي، الذي يشدّد على الرؤية التي تتقاسمها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة وعلى التطلعات المشتركة لتلك الدول فيما يتصل بالمسار الحاسم الأهمية المحدد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية لعام 2030. وأكدوا وشددوا مجدداً على أنه يجب أن يجري، في سياق تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها، تناول ومعالجة الصعوبات الشديدة التي تواجه البلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي والسعي إلى إزالة العقبات التي تحول دون إعمالها الكامل لحقها في تقرير المصير وحقها في التنمية، والتي تؤثر تأثيراً سلبياً على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وبيئتها وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم تركها خلف الركب.

43 - وأشار الوزراء إلى تأكيد خطة عام 2030 من جديد على ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي.

44 - وأكد الوزراء من جديد إيمانهم الراسخ بأن جميع الدول والجهات صاحبة المصلحة يجب أن تكرس نفسها جماعيا للسعي إلى إقامة تعاون لأغراض التنمية العالمية "يربح فيه الجميع" ويقوم على أساس المشاورات الواسعة النطاق، والمساهمة المشتركة وتقاسم الفوائد، بما من شأنه أن يعود على كل البلدان والمناطق في العالم بمكاسب هائلة في بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

45 - ورحب الوزراء باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين المعقودة عام 2019 القرار المتعلق بإعلان عام 2021 السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة.

واعترفوا بالدور الهام الذي يؤديه الاقتصاد الإبداعي بوصفه محركا لتحقيق النمو الشامل للجميع والمستدام على الصعيد الإنمائي، الذي يمكن أن يساعد البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، أكدوا مجدداً على أهمية تهيئة بيئة مواتية للنهوض بالاقتصاد الإبداعي، بسبل منها تشجيع الإبداع والابتكار وريادة الأعمال، ودعم تطوير المؤسسات الثقافية والصناعات الثقافية، وتوفير التدريب التقني والمهني للأخصائيين في مجال الثقافة، وزيادة فرص العمل في القطاع الثقافي والإبداعي.

46 - وأكد الوزراء أن التعاون الرقمي يمكن أن يسهم في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، أعربوا عن التزامهم بإتاحة الاتصال الرقمي للجميع، وهو أمر هام بالنسبة للبلدان النامية من أجل سد الفجوة الرقمية. واعترفوا أيضا بأن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز التعاون الرقمي من خلال تعزيز النهوض بالقدرات التنظيمية والبشرية المتعلقة بالقضايا الرقمية وتحسين قدرتها على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجالي نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

47 - وشدد الوزراء على أن عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028) يهدف إلى إبراز دور الزراعة الأسرية في الإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية.

48 - وشدد الوزراء على ما يكتسيه التمويل لأغراض التنمية من أهمية حاسمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسلطوا الضوء على أهمية تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تقف في طريق تحقيق النواتج المتوخاة من تمويل التنمية، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، عند الاقتضاء، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها، لا سيما فيما يتعلق بدعم البلدان المتقدمة للبلدان النامية.

49 - ورحب الوزراء بالدورة الخامسة التي عقدها إلكترونيا في 23 نيسان/أبريل 2020 منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية، الذي يشكل منبرا أساسيا لتمويل التنمية، ودعوا إلى تنفيذ استنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

50 - وطلب الوزراء إلى منظومة الأمم المتحدة أن تضع، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، مقاييس شفافة لتقدير التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز حساب نصيب الفرد من الدخل، وأن تستند في ذلك عند الاقتضاء إلى المبادرات القائمة. وأضافوا أن هذه المقاييس ينبغي أن تراعى فيها الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناتج المحلي، والفجوات الهيكلية على جميع المستويات. وشدد الوزراء في هذا الصدد على أهمية تحقيق تقدم ملموس بشأن هذه المسألة.

51 - واعترف الوزراء بأهمية وضع أطر تمويل وطنية متكاملة دعما للاستراتيجيات الإنمائية المملوكة وطنيا، بغية المضي في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، التي ترمي إلى تعبئة طائفة عريضة من مصادر وأدوات التمويل ومواءمتها بشكل فعال مع خطة عام 2030، والاستفادة من الإمكانات الكاملة لجميع وسائل التنفيذ.

52 - وشدد الوزراء على ضرورة إتاحة نُظُم وتدابير لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع، تكون مستدامة من الناحية المالية وملائمة للظروف الوطنية ومشفوعة بحدود دنيا، وتكون مصممة جيدا ومطبقة بكفاءة ومتجاوبة مع الصدمات وقابلة للاستدامة على المدى الطويل، وشددوا على أن الاستثمار في إنشاء بنى تحتية عالية الجودة وميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود وتتوافر سبل الاستفادة منها،

بما يشمل قطاعات النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي للجميع، شرطٌ لا غنى عنه لتحقيق العديد من الأهداف التي نصبو إليها.

53 - وأكد الوزراء مجدداً الأهمية الفائقة للمساعدة الإنمائية الرسمية في دعم احتياجات البلدان النامية لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة وتلك التي تواجه تحديات محددة.

54 - وأكد الوزراء من جديد أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل هي القناة الرئيسية للتعاون الدولي، وحثوا البلدان المتقدمة على أن تفي بما لم تف به بعد من التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، تماشياً مع تعهداتها السابقة، وأن تضاعف تلك الجهود للقيام بدور مجدٍ في استئصال الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك بلوغ الهدف الوطني المتمثل في تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص ما يتراوح بين 0,15 و 0,20 في المائة من تلك النسبة لأقل البلدان نمواً. وأعربوا عن قلقهم من انخفاض صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 0,6 في المائة بالقيمة الحقيقية في عام 2017، مقارنة بعام 2016. وأشاروا إلى أن البلدان المانحة قامت في السنوات الأخيرة بتحويل المزيد من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أموال توجه لاستضافة اللاجئين وتجهيز ملفاتهم داخل البلدان المانحة نفسها. ورأوا أن هذا التحول في موارد المساعدة الإنمائية الرسمية نحو الحالات الإنسانية وحالات الأزمات لا يتفق مع النهج الطويل الأمد والمستدام في تمويل التنمية اللازم لتحقيق أهداف خطة عام 2030. وأكد الوزراء من جديد أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تكون متسقة مع الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المتلقية. وأعرب الوزراء عن القلق إزاء عدم زيادة التمويل الموجه بشروط ميسرة إلى البلدان الأكثر احتياجا، وكذلك إزاء الاتجاه التنازلي لحصة المعونة القابلة للبرمجة قطريا في المساعدة الإنمائية الرسمية.

55 - وكرر الوزراء التأكيد على أن التعاون الإنمائي الدولي، وخاصة التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، لا يزال يشكل حافزا أساسيا للتنمية المستدامة. وقالوا إنه لما كان التعاون بين الشمال والجنوب هو القناة الرئيسية لتمويل التنمية، فعلى المجتمع الدولي أن يتمسك بمبدأ "المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة" وأن يدفع التعاون بين الشمال والجنوب قدماً ليواصل أداء دوره الرئيسي. وذكروا أنّ البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تتحمل المسؤولية الرئيسية في مجال تمويل التنمية.

56 - وأكد الوزراء مرة أخرى موقفهم المتمثل في أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا له، وأكدوا مجددا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو جهد جماعي للبلدان النامية. وشدد الوزراء على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يستحق تدعيمه بشكل منفصل وقائم بذاته حسب ما تم التأكيد عليه مجددا في وثيقة نيروبي الختامية. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على ضرورة أن تكون بلدان الجنوب هي التي توجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطة أعماله، وأن يظل هذا التعاون مسترشدا بمجموعة المبادئ الـ 14 للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الواردة في الإعلان المعتمد بمناسبة اجتماعهم الوزاري السنوي الثاني والثلاثين المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 26 أيلول/سبتمبر 2008.

57 - وأشار الوزراء بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019، وأعربوا عن تقديرهم لحكومة

الأرجنتين لاستضافتها المؤتمر بنجاح. ورحب الوزراء أيضا بالوثيقة الختامية للمؤتمر، وأعربوا عن تطلعهم إلى تنفيذها الفعال، بالاستناد إلى خطة عمل بوينس آيرس ووثيقة نيروبي الختامية.

58 - وأكد الوزراء من جديد تأييدهم القوي لولاية مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وشددوا على أن المكتب هو الجهة المسؤولة عن صوغ التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة. وأعربوا عن تقديرهم لبلدان الجنوب التي كثفت تعاونها مع المكتب.

59 - ودعا الوزراء الدول الأعضاء إلى تقديم عرض بشأن مكان استضافة الدورة الثالثة عشرة للجنة المتابعة والتنسيق الحكومية الدولية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقدها في عام 2021. ودعوا أيضا الدول الأعضاء إلى استضافة الاجتماعات الرفيعة المستوى المنتظمة للمجموعة بشأن المسائل الرئيسية التي تهم بلدان الجنوب، وكذلك الاجتماعات القطاعية في مختلف ميادين التعاون، بما في ذلك منتديات بلدان الجنوب للبرلمانيين والعُمَد والشباب ووسائط الإعلام والمجتمع المدني وغيرها من الاجتماعات المواضيعية، على النحو المتوخى في خطة عمل الدوحة المعتمدة في مؤتمر قمة الجنوب الثاني الذي عُقد في الدوحة، بقطر، في الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيه 2005، وأعربوا عن تطلعهم إلى استمرار الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في هذا الصدد.

60 - وأكد الوزراء من جديد العرض السخي الذي قدمته حكومة أوغندا لاستضافة مؤتمر قمة الجنوب الثالث مع الإشارة إلى تأجيله إلى عام 2021، ودعوا رئيس مجموعة الـ 77 والأمين التنفيذي، بالتعاون الوثيق مع البلد المضيف، إلى استئناف الأعمال التحضيرية للمؤتمر، ووضع إجراءاته، بما في ذلك توقيته ومكان انعقاده، وشكله، وجدول أعماله، ووثيقته الختامية، وغير ذلك من الترتيبات الضرورية التي يقتضيها عقده. وفي هذا السياق، أشار الوزراء إلى ما يكتسيه أكبر تجمع لبلدان الجنوب من أهمية تاريخية، ورحبوا بالمساهمات السخية المقدمة إلى الأمانة التنفيذية دعما للعملية التحضيرية للمؤتمر.

61 - وأشار الوزراء إلى مختلف التجارب والنهج المتبعة محليا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأكدوا مجددا أهمية التعلم وتبادل أفضل الممارسات، بسبل منها التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ بما يشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، مبادرة تايلند بشأن "فلسفة اقتصاد الاكتفاء للشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"؛ كما أشاروا إلى أهمية التعاون الملموس بين الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك سلسلة منشورات "أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب" (South-South-In-Action) المتعلقة بتطبيق مبادرة "فلسفة اقتصاد الاكتفاء" في تايلند، ومبادرة بنغلاديش المبتكرة في مجال الخدمة العامة المراعية لاحتياجات المواطنين، وأفضل الممارسات التي تتبعها كوبا في قطاعات الصحة والتعليم وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وفي القطاع الزراعي، وأفضل الممارسات التي تتبعها الإمارات العربية المتحدة من خلال المعرض العالمي لتنمية بلدان الجنوب، وإطلاق شبكة الجهات الفاعلة الناطقة بالفرنسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المغرب في 18 تموز/يوليه 2018. وأشاروا أيضا إلى التجارب الأخرى التي تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومنها اتفاق "بتروكاريبي" الذي وضعته فنزويلا وبرنامج سنغافورة للتعاون الذي وضعته سنغافورة.

62 - وأقر الوزراء بأهمية دور مركز الجنوب باعتباره مركزا للفكر لبلدان الجنوب، وشددوا على أهميته في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تعزيز التضامن والفهم المتبادل فيما بين بلدان وشعوب

الجنوب، وفي توفير الدعم الذي تحتاج إليه البلدان النامية في مجالي الفكر والسياسات من أجل العمل الجماعي والفردي في الساحة الدولية.

63 - وشدد الوزراء على أن الحاجة تقتضي الاستمرار في معالجة البعد الدولي للضرائب على الرغم من سعي البلدان النامية، من خلال توسيع القاعدة الضريبية، إلى زيادة مواردها العامة المحلية إلى أقصى حد من أجل تحقيق خطة عام 2030. وأضافوا، علاوة على ذلك، أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لدعم تعبئة الموارد على الصعيد المحلي لا تزال ضئيلة. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء البلدان المتقدمة النمو إلى أن تواصل زيادة مساهماتها في بناء قدرة البلدان النامية على تعبئة الإيرادات.

64 - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وسلموا مع القلق بأنه لا يوجد حتى الآن على الصعيد الحكومي الدولي منتدى عالمي وحيد للتعاون الضريبي الدولي شامل للجميع. وأكدوا، في هذا الصدد، من جديد ضرورة الارتقاء من جميع الجوانب بمستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية بحيث تصبح هيئة حكومية دولية، يمثل فيها كل من الخبراء حكومته. وشدد الوزراء على أن المسائل الأكثر أهمية تتمثل في التحديات الناجمة عن انعدام التعاون الضريبي الدولي، ووجود تدفقات مالية غير مشروعة، والتهرب من دفع الضرائب. وكرروا التأكيد على ضرورة إيلاء التركيز المناسب لتهيئة بيئة عالمية تمكينية وإرساء شراكة عالمية من أجل التنمية، في مواجهة التشديد المتزايد على تعبئة الموارد المحلية. وفي هذا الصدد، شددوا على أنه من غير المجدي أن يسلط الضوء على أهمية تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية، مع التقاعس في الوقت نفسه عن التصدي بقوة للمجالات التي تعرقل قدرتها على جمع الموارد اللازمة.

65 - ولاحظ الوزراء مع التقدير أن جمهورية الهند، استجابة للدعوة الواردة في خطة عمل أديس أبابا، هي أول بلد من البلدان النامية يقدم للصندوق الاستئماني للتعاون الدولي في المسائل الضريبية تبرعا هو التبرع الوحيد منذ إنشائه، وجددوا مناشدتهم الدول الأعضاء والمنظمات المعنية وغيرها من الجهات المانحة المحتملة أن تنظر في المساهمة بسخاء في هذا الصندوق الذي أنشأه الأمين العام من أجل تكملة موارد الميزانية العادية، ودعوا الأمين العام إلى تكثيف الجهود لتحقيق هذه الغاية.

66 - ونوّه الوزراء بالمناقشة الجارية لإيجاد حل قائم على توافق الآراء بشأن التدابير الضريبية اللازمة في إطار الاستجابة لرقمنة الاقتصاد، وشددوا على الحاجة إلى إجراء تحليل وافٍ لآثاره على البلدان النامية وضرورة إعطاء الأولوية لأصوات البلدان النامية في جميع العمليات المتعلقة بوضع المعايير الضريبية.

67 - ولاحظ الوزراء بقلق الزيادة المطردة في تدفق الأموال غير المشروعة، لا سيما من البلدان النامية، والأثر السلبي الذي يشكله ذلك فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيادة القانون وأمن البلدان. وسلّم الوزراء بأن الدول لا تزال تواجه تحديات في استرداد الأصول المسروقة وإعادتها، لأسباب منها اختلافات في النظم القانونية وتشعّب إجراءات التحقيق والملاحقة القضائية التي تتم في ولايات قضائية متعددة، والتفسيرات المتباينة لأحكام الاتفاقية، وعدم الإلمام بإجراءات تبادل المساعدة القانونية المتبعة في الدول الأطراف الأخرى، والصعوبات التي تكتنف عملية التعرّف على تدفقات عائدات الفساد وكشفها. وأعرب الوزراء عن القلق من أن نسبة كبيرة من عائدات الفساد، بما فيها الناشئة عن قضايا الرشوة عبر الحدود الوطنية، لم تتم بعد إعادتها إلى البلدان الأصلية.

68 - وحث الوزراء جميع الدول الأعضاء على زيادة مستوى التعاون من أجل كبح التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد عائدات الجريمة، بما في ذلك الأموال العامة المختلسة والأصول المسروقة والأصول التي لا يُعرف منشؤها، الموجودة في ملاذات آمنة، وإبداء التزام قوي بضمان إعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية. وحثوا أيضاً المجتمع الدولي على تعزيز دعمه لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنمية وتعزيز القدرات في مجالات مختلفة تشمل سلطاتها الضريبية الوطنية ومؤسساتها القانونية والتنظيمية ومؤسساتها التجارية والمالية، ودعمه لزيادة الوعي العام من أجل تدعيم آليات المساءلة والمساعدة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، أهاب الوزراء بالدول أن تنظر في إمكانية الإعفاء من عمليات وتكاليف استرداد الأصول أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن، ولا سيما عن طريق الحد من العقبات الإدارية والقانونية أمام استرداد الأصول غير المشروعة.

69 - وشدد الوزراء على أهمية القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج، وتشجّع التدفقات المالية غير المشروعة. وكرروا تأكيد التزامهم بالعمل على تعزيز الأطر التنظيمية على جميع المستويات لمواصلة زيادة الشفافية في المؤسسات المالية، وقطاع الشركات والإدارات العامة وزيادة خضوعها للمساءلة. وأكّد الوزراء مجددا أنهم سيعززون التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

70 - وشدد الوزراء على أهمية تحسين الاستثمار والتمويل في القطاعات التي تتسم بأهمية حاسمة للتعجيل بتحقيق خطة عام 2030 في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، شجعوا الجهات المستثمرة من القطاعين الخاص والعام على اتخاذ التدابير الكفيلة بسد ثغرات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

71 - وأكد الوزراء وجوب أن يسهم القطاع الخاص في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة، بسبل منها التمويل المختلط، حيثما ينطبق ذلك. وشددوا على ضرورة المساءلة والشفافية والالتزام بنهج طويل الأجل.

72 - ودعا الوزراء المجتمع الدولي إلى مواءمة الأسواق المالية مع مقتضيات التنمية المستدامة. وشددوا على أنه ينبغي للدول أن تبدي استعدادها لتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها على كل من المستويين الوطني والدولي، من أجل تهيئة الظروف الضرورية والبيئة المواتية لتوجيه موارد القطاع الخاص على نحو ملائم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل. ورأوا أنه لا بد من زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتركيزه على الآفاق الأطول أجلا وجعله متوافقا مع أولويات التنمية الوطنية من أجل دعم البلدان النامية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

73 - وشدد الوزراء على أهمية السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، مع احترام الحيز السياساتي والأولويات والقيادة في كل بلد، لتنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ وعلى ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، تشمل نظما تجارية ونقدية ومالية عالمية متجانسة يدعم بعضها بعضا، وضرورة تعزيز إدارة الاقتصاد العالمي وتحسينها.

74 - وشدد الوزراء على أن التجارة الدولية تشكل محركا للنمو الاقتصادي الشامل للجميع ولجهود الحد من الفقر، وهي مصدر هام لتمويل التنمية وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على أهمية مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في الانتفاع بالفوائد الإنمائية المتأتية من التجارة الدولية، لتيسير إدماج اقتصاداتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف والوفاء بالواجبات والالتزامات في

إطار منظمة التجارة العالمية. ورأوا أنه ينبغي التصدي للمسائل ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما المسائل المتعلقة بالقطاعات التي تهمها بالذات، بغية تعزيز قدرتها على تمويل التنمية وعلى تنويع اقتصاداتها.

75 - وأكد الوزراء مجددا الدور المحوري الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية في الاقتصاد العالمي اليوم، والتزامهم بكفالة التنفيذ والإنفاذ الكاملين لقواعد المنظمة السارية، وكذلك عزمهم على العمل معا من أجل مواصلة تعزيز تلك المنظمة. وأعادوا التأكيد أيضاً على أنّ المنظمة توفر الإطار المتعدد الأطراف للقواعد التي تحكم العلاقات التجارية الدولية، وهي بمثابة آلية أساسية لمنع المنازعات التجارية وتسويتها، ومنبر لمعالجة القضايا المتعلقة بالتجارة التي تؤثر على جميع أعضاء المنظمة. وأفادوا بأنّهم ما زالوا ملتزمين التزاماً راسخاً بوجود نظام تجاري متعدد الأطراف محكوم بقواعد وشفاف ومنفتح وجامع وغير تمييزي، على نحو ما تجسده منظمة التجارة العالمية.

76 - وأكد الوزراء أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية، التي بدأت في عام 2001، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت نتائج تلك الجولة تعالج بشكل كبير أوجه الاختلال واللامساواة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وذكروا أن من دواعي القلق العميق أن خطة الدوحة الإنمائية، التي تهدف إلى معالجة الاختلالات النظمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف وكفالة زيادة إدماج البلدان النامية في مسار التجارة الدولية، لم يتم بعد إنجازها.

77 - وعلاوة على ذلك، أكد الوزراء من جديد، بروح من العولمة والترابط، على ضرورة التوصل إلى نتيجة تعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وتستمر في إطارها مكافحة جميع أشكال السياسة الحمائية. وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء زيادة التدابير الانفرادية والحمائية التي تتنافى مع روح منظمة التجارة العالمية وقواعدها ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، والتي لن تقتصر على تقويض النظام التجاري المتعدد الأطراف فحسب، وإنما ستؤثر سلبا أيضا في وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية.

78 - وأكد الوزراء مجددا أن نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية هو حجر الزاوية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وهو يعزز القدرة على التنبؤ في التجارة الدولية. ولاحظوا بقلق الجمود الذي يعتري عملية اختيار أعضاء هيئة الاستئناف الجديدة، والذي يمكن أن يصيب نظام تسوية المنازعات بالشلل، ويقوض حقوق والتزامات جميع الدول الأعضاء، ومن ثم حثوا جميع الأعضاء على المشاركة البنّاءة من أجل التصدي على سبيل الأولوية لذلك التحدي.

79 - وشدد الوزراء على أهمية تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية، إقرارا منهم بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها انضمام تلك البلدان لاندماجها على نحو سريع وكامل في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وحثوا، في ذلك الصدد، على الإسراع، على أساس تقني وقانوني، وبصورة حثيثة وشفافة، بعملية انضمام البلدان النامية التي قدمت طلبا لنيل العضوية في منظمة التجارة العالمية، وأكدوا مجددا أهمية القرار WT/L/508/Add.1 الذي اتخذته تلك المنظمة في 25 تموز/يوليه 2012 بشأن انضمام أقل البلدان نموا.

80 - وأكد الوزراء مجددا دعمهم الكامل للنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على قواعد، والذي تحتل منظمة التجارة العالمية موقع الصدارة فيه، وأكدوا من جديد التزامهم بالعمل البنّاء مع جميع أعضاء منظمة

التجارة العالمية على تطبيق الإصلاحات اللازمة لتلك المنظمة، ابتغاء التصدي بشكل أفضل للتحديات الراهنة والمستقبلية في مجال التجارة الدولية، بما يعزز أهمية المنظمة وفعاليتها. وأضافوا أن الإصلاح يجب أن يحافظ، ضمن أمور أخرى، على محورية منظمة التجارة العالمية وعلى قيمها ومبادئها الأساسية، وأن يراعي مصالح جميع أعضائها.

81 - وشدد الوزراء على أن التحديات وأوجه الضعف الناشئة فيما يتعلق بالديون قد ازدادت في مختلف البلدان النامية في السنوات الأخيرة. وأوضحوا أن العديد من البلدان النامية يواجه عوائق مالية تعرقل توليد الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030 بسبب أعباء الديون الواقعة على كواهلها. وذكروا أن العديد من البلدان المنتجة للموارد الطبيعية قد شهدت تراكما سريعا في ديونها، حيث حاولت الحكومات تخفيف الصدمة الناجمة عن هبوط أسعار السلع الأساسية. وأضافوا أن الصعوبات تتجلى أيضا في العديد من البلدان التي تشهد نزاعات أو اضطرابات سياسية، وكذلك في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لا تزال عرضة للكوارث الطبيعية. ونبّهوا في هذا السياق إلى أن مخاطر احتمال تجدد دوامة أزمات الديون والاختلال الاقتصادي تشكل تحديا خطيرا بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد الوزراء على ضرورة استكشاف الوسائل والأدوات اللازمة لإيجاد القدرة على تحمل الدين، وكذا التدابير اللازمة للتقليل من مديونية البلدان النامية.

82 - وأقر الوزراء بأن الاقتراض أداة هامة لتمويل الاستثمار الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة، ولاحظوا بقلق أن مستويات الدَّين العام والخاص وقابلية التضرر منها تواصل ارتفاعها في عدد متزايد من البلدان النامية. وذكروا في هذا السياق أنه لئن كانت مستويات الدَّين لا تزال محتملةً في معظم البلدان، فإن مخاطر احتمال تجدد دوامة أزمات الديون والاختلال الاقتصادي تطرح تحديات خطيرة تعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، سلمّ الوزراء باستمرار وجود فجوة واسعة بين الموارد العامة والاحتياجات المالية في العديد من البلدان، وبأن هذه الفجوة ما فتئت تتّسع في أعقاب الجائحة. وأكّد الوزراء من جديد أهمية أن تكون عمليات إعادة هيكلة الديون جيدةَ التوقيت ومنظّمة وفعّالة ومنصفة، وأن تتم عن طريق التفاوض بحسن نية. وأكد الوزراء من جديد على ضرورة أن يعمل المدينون والدائنون معاً لتلافي وقوع الحالات التي يتعذر فيها تحمّل الديون والتوصل إلى حل بشأنها. فإبقاء الديون في مستويات يمكن تحمُّلها مسؤولية تقع على عاتق البلدان المقترضة؛ ومع ذلك، فقد أقرّوا بأن المقرضين يتحملون أيضا مسؤولية الإقراض بطريقة لا تقوض قدرة البلد على تحمل الديون.

83 - وأشار الوزراء إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي وقعت في عام 2008 سلطت الضوء على الثغرات التنظيمية في النظام المالي الدولي. وأكدوا الحاجة الماسة إلى الإصلاح الهيكلي للنظام المالي الدولي والمؤسسات ذات الصلة بغية تفادي تكرار الأزمات التي يمكن أن تكون لها آثار سلبية حادة على اقتصادات البلدان النامية.

84 - وعلاوة على ذلك، أكدوا مجددا أن زيادة استجابة النظام المالي الدولي والمؤسسات ذات الصلة لاحتياجات وشواغل البلدان النامية هي شرط من الشروط الأساسية، ويشمل ذلك توسيع نطاق المشاركة في الحوكمة الاقتصادية العالمية وصنع القرارات الاقتصادية الدولية، وتعزيز تلك المشاركة.

85 - وسلط الوزراء الضوء على القرار 319/69، الذي أكد كذلك أن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية ينبغي أن تسترشد بمبادئ القانون الدولية الأساسية، مثل السيادة وحسن النية والشفافية والشرعية

والمعاملة العادلة والقدرة على تحمل الديون. ويعكس القرار استمرار الشواغل بشأن القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل في سياق استمرار هشاشة الحالة الاقتصادية على الصعيد العالمي.

86 - وشدد الوزراء على الحاجة إلى تعزيز بناء القدرات على جميع المستويات، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، أهابوا بالبلدان المتقدمة النمو زيادة الدعم المقدم للبلدان النامية بهدف مساعدتها على سد الفجوة التي تعاني منها في مجال بناء القدرات.

87 - وأكد الوزراء أن نقل التكنولوجيا يشكل إحدى الأولويات الرئيسية للبلدان النامية في تنفيذ خطة عام 2030. وكرروا التأكيد على ضرورة تسريع عملية نقل التكنولوجيا بشروط مؤاتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية.

88 - وأكد الوزراء مجددا أن تعزيز بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار هو أمر أساسي لكي تحرز البلدان النامية تقدما في تنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، ألمحوا إلى وجود حاجة ملحة إلى تخصيص التمويل اللازم للوفاء بولاية آلية تيسير التكنولوجيا. بيد أن الوزراء أشاروا إلى أن القيود المتعلقة بطاقة وصلات النطاق العريض الثابتة وسرعتها في البلدان النامية ستؤثر على نوعية هذه الأداة الإنمائية وعلى أدائها لوظائفها، وستؤدي إلى توسيع نطاق أوجه عدم المساواة الموجودة أصلا.

89 - وأكد الوزراء أن تغير المناخ هو من أكبر التحديات التي تواجهنا في الوقت الراهن، وأن آثاره الواسعة الانتشار وغير المسبوقة تُثقل على نحو غير متناسب كواهل جميع البلدان النامية، ولا سيما أكثرها فقرا وأشدها ضعفا. وأشاروا إلى أن الكوارث الطبيعية الشديدة يمكن أن تؤثر على البيئة والاقتصاد والمجتمع، وأن تطيح بين عشية وضحاها بالمكاسب الإنمائية التي تحققت بصعوبة. وكرروا التأكيد على ضرورة التصدّي على نحو فعال وتدريجي للتهديد الملحّ الذي يشكله تغير المناخ، استنادا إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة.

90 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالتفعيل الكامل لمنصة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية اعترافا بأهمية آرائها القيّمة ودعما لنشر معارفها في مجال مكافحة تغير المناخ.

91 - وأكد الوزراء مجددا أن اتفاق باريس، المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هو الإنجاز الجماعي لجميع الأطراف، وهو يرمي إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية وفقا لأهدافها ومبادئها وأحكامها، وبخاصة الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرات كل طرف، في ضوء اختلاف الظروف الوطنية، وبما يتوافق مع الحق في التنمية، ضمن سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر. وأضافوا أنه لا بد أيضا من مواصلة التركيز على تنفيذ الالتزامات القائمة المترتبة على البلدان المتقدمة النمو في فترة ما قبل عام 2020، مع التسليم بأن تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو ستدخل حيز النفاذ في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وشددوا على أن الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ هي عملية لا رجعة فيها، ولا يمكن التغاضي عنها أو تأجيلها. ودعا الوزراء أيضا إلى زيادة العمل من أجل التصدي للخسائر والأضرار والآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ نتيجة للظواهر القصوى والظواهر البطيئة الحدوث، بوسائل منها آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ.

92 - وشجع الوزراء جميع الأطراف على تنفيذ اتفاق باريس بشكل كامل، كما شجعوا الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي لم تُودع بعدُ صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة

عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونوهوا أيضا بأهمية الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حدود لا تتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، إدراكا منهم بأن تلك الإجراءات سوف تقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ وآثاره. وذكروا أن الأطراف تهدف إلى تحقيق وقف عالمي لارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة في أقرب وقت ممكن، مع التسليم بأن ذلك سيتطلب وقتا أطول من البلدان النامية الأطراف في الاتفاق والاتفاقية؛ كما تهدف إلى إجراء تخفيضات سريعة بعد ذلك وفقا لأفضل المعارف العلمية المتاحة، من أجل تحقيق توازن بين الانبعاثات البشرية المنشأ من المصادر وعمليات إزالتها بواسطة بالوعات غازات الدفيئة في النصف الثاني من هذا القرن، على أساس الإنصاف، وفي سياق التنمية المستدامة، والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر.

93 - ولاحظ الوزراء إرجاء الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف وتوقعوا أن تنعقد في الفترة من 1 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وشددوا على أهمية الحرص على أن تعكس نتائجها التوازن الدقيق لاتفاق باريس، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتكيف والتخفيف وبوسائل التنفيذ. وشددوا على أن تلك النتائج لا ينبغي أن تؤدي إلى إعادة التفاوض بشأن اتفاق باريس أو إلى إعادة تفسيره، نظرا لأن العملية الجارية بموجب اتفاق باريس لا رجعة فيها. وأبرز الوزراء أهمية أن يتجلى في تلك النتائج التزام جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل للاتفاق في إطار المسؤوليات والقدرات الخاصة بكل منها، مع قيام البلدان المتقدمة النمو بدور رائد على صعيدي العمل وتقديم الدعم، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

94 - ودعا الوزراء إلى حشد مزيد من الإجراءات والدعم، تماشيا مع الاتفاقية ومع اتفاق باريس المتعلق بها، للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والحد من خسائره وأضراره، مع مراعاة الاحتياجات المحددة والظروف الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان المعرضة بصفة خاصة للآثار السلبية لتغير المناخ. ودعوا أيضا إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة التمويل المتعلق بالمناخ، وتعزيز فرص الحصول عليه، بما في ذلك مصادر التمويل العامة والخاصة والمحلية والدولية والثنائية والمتعددة الأطراف والبديلة.

95 - وشدد الوزراء على أهمية التمويل باعتباره حجر الزاوية لضمان النجاح والتنفيذ الفعال لاتفاق باريس، وكذلك أهمية توفير موارد مالية كافية ومستدامة ويمكن التنبؤ بها للبلدان النامية، تمشيا مع الاتفاقية ومع اتفاق باريس المعتمد في إطارها، من أجل تعزيز الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية في مجال التخفيف والتكيف. وأشاروا إلى أن البلدان النامية تبذل بالفعل جهودا كبيرة، وشددوا على ضرورة كل وسائل التنفيذ لمساعدة تلك البلدان على تقديم مساهماتها بموجب اتفاق باريس، ولتمكينها من ذلك. وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء حالات النقص في موارد الآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، وشددوا على الضرورة الملحة لعقد مؤتمرٍ طموح لإعلان التبرعات المتعلقة بتجديد الموارد يتمخض عن نتائج ناجحة.

96 - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء التطور الأخير الذي شهدته بعض البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس، ولا سيما الإعلان عن الانسحاب من الاتفاق. وشددوا على أن الجهد العالمي لمكافحة تغير المناخ هو عملية لا رجوع عنها، ولا ينبغي تقويضها أو إضعافها،

وأكدوا أنهم ينتظرون من البلدان المتقدمة النمو أن تؤدي دورها القيادي من خلال وضع المزيد من أهداف التخفيف الطموحة، وتزويد البلدان النامية، بما يتماشى مع أولوياتها، بالدعم المالي.

97 - وشدد الوزراء على ضرورة أن تواصل البلدان المتقدمة النمو تولي دور الريادة الرئيسي في جهود التخفيف من تغير المناخ من خلال القيام، ضمن إطار تعهداتها ومساهماتها المحددة وطنيا، بوضع أهداف للخفض المطلق للانبعاثات على نطاق الاقتصاد كله، وزيادة تلك الأهداف. فالتكيف مع تغير المناخ يشكل أولوية بالنسبة للبلدان النامية، وعنصرا رئيسيا من عناصر تنفيذ اتفاق باريس. وأكد الوزراء، في هذا الخصوص، على الأهمية البالغة لإجراءات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتقديم الدعم المالي على نحو كاف للبلدان النامية وفقا لمبدأ المسؤوليات التاريخية والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرات كل جهة فيما يتصل باتخاذ تدابير بشأن المناخ، وذكروا أن تلك الإجراءات لا بد من أن تستند إلى الاحتياجات الوطنية وتستجيب لها، وأن تعزز الأخذ بزمام الأمور على الصعيد القُطري. وكذلك يجب أن تتسم عملية بناء القدرات بطابع تشاركي وأن تكون موجهة قُطريا وشاملة لعدة قطاعات. وأوضح الوزراء أن تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي، وكذا نقل المعارف والمهارات، من البلدان المتقدمة سوف يهيئ المجال أمام التنفيذ الفعال وزيادة الطموح لدى البلدان النامية. وذكروا أن الأمر يتطلّب طرائق تحظى باتّفاق متعدّد الأطراف من أجل تتبع تسليم اعتمادات لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ تصل، بحلول عام 2020، إلى 100 بليون دولار سنويا. وأضافوا، علاوة على ذلك، أن التمويل الإضافي المعزز والآمن والمستدام الذي يمكن التنبؤ به يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية في سياق ما بعد عام 2020. وعمليا، لا بد، لمنع الانتكاس ولبناء الثقة، من تحديد هدف أساسي للتمويل في مرحلة ما بعد عام 2020 يتضمّن زيادة متدرجة في المبلغ المحدد لكل سنة وقدره 100 بليون دولار.

98 - وأكد الوزراء أن تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ يجب ألا يُحسب مرة ثانية كمساعدة إنمائية رسمية، ومن ثم، لا بد أن يعتبر تمويلا جديدا مضافا إلى هذه المساعدة.

99 - وسلم الوزراء بأهمية كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية باعتبارهما موطننا، وبأن عبارة "أمنا الأرض" تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، مشيرين إلى أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، ومعربين عن اقتناعهم بأن تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يقتضي تحقيق الانسجام مع الطبيعة.

100 - وفي هذا الصدد، أعرب الوزراء عن أسفهم لإلغاء جلسة الحوار بشأن الانسجام مع الطبيعة، التي كان من المقرر عقدها خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة بسبب جائحة كوفيد-19. وكرروا تأكيد دعمهم لمواصلة الحوار بشأن الانسجام مع الطبيعة في المستقبل، وسلموا بضرورة تعبئة الموارد المالية، بما في ذلك توجيه الموارد لصندوق التبرعات الاستئماني المنشأ لهذا الغرض، وبضرورة تحقيق التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة.

101 - وأشار الوزراء إلى العزم المشترك على حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها توخي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة. وشدد الوزراء على ضرورة التعجيل بتنفيذ إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بالتعاون مع البلدان المتقدمة النمو التي

تضطلع بدور قيادي في هذه العملية. وشددوا كذلك على أن البلدان النامية تحتاج إلى مساعدة مالية وتقنية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

102 - وسلم الوزراء بأن حماية النُظم الإيكولوجية وتجنب الممارسات الضارة بالحيوانات والنباتات والكائنات المجهرية والبيئات غير الحية يسهمان في تعايش البشرية في انسجام مع الطبيعة.

103 - وأقر الوزراء بضرورة اتباع نهج وقائي أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس إزاء مخاطر الكوارث، وضرورة أن تتصدى ممارسات الحد من مخاطر الكوارث لمخاطر متعددة وتشمل قطاعات متعددة، وأن تكون شاملة للجميع ويسهل اتباعها لكي تكون ذات كفاءة وفعالية. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، فأكدوا من جديد أن البلدان النامية المعرَّضة للكوارث، لا سيما أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات خاصة، ينبغي أن تولى اهتماما خاصا بالنظر إلى ارتفاع ما لديها من مستويات الضعف والمخاطر، التي غالبا ما تتجاوز بكثير قدرتها على التصدي للكوارث والتعافي منها، وسلموا أيضا بأنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل وتقديم مساعدة ملائمة للبلدان الأخرى ذات الخصائص المحددة والمعرضة للكوارث، كالبلدان الأرخبيلية، وكذلك البلدان ذات السواحل الممتدة.

104 - وأكد الوزراء من جديد أن الأمر يقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها. وأعربوا عن بالغ قلقهم من أن أنواعاً يصل عددها إلى المليون تواجه حاليا خطر الانقراض، وذلك أكثر من أي وقت آخر في تاريخ البشرية. وحثوا المجتمع الدولي على تعزيز جهوده المبذولة لوقف فقدان التنوع البيولوجي وحماية النظم الإيكولوجية. ورحبوا بالاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عُقد في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من 17 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، معربين عن دعمهم لوضع إطارٍ عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 يتناول الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي بطريقة متوازنة ويسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويضع المجتمع العالمي على مسارٍ يفضي به إلى تحقيق رؤية عام 2050 لحفظ التنوع البيولوجي.

105 - ورحب الوزراء بعقد مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي في 30 أيلول/سبتمبر 2020 على مستوى رؤساء الدول والحكومات، بغية تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات على أعلى المستويات. وأعرب الوزراء أيضا عن تطلعهم إلى عقد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كونمينغ، الصين، في الفترة من 17 إلى 30 أيار/مايو 2021، وتتمثل ولاية الاجتماع في تحديث الخطة الاستراتيجية للاتفاقية واعتماد إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، على سبيل المتابعة للعقد المقبل، في ضوء رؤية عام 2050 للخطة الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي: "العيش في وئام مع الطبيعة".

106 - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة التقاسم المنصف والعادل للمنافع الناشئة عن استغلال الموارد الجينية. ورحبوا بالزيادة في عدد الأطراف في بروتوكول ناغويا.

107 - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للإسهام المقدم من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تتسم ممارساتها ومعارفها التقليدية، بما في ذلك معارفها التقليدية المتعلقة بالموارد الجينية، بأهمية فيما يتصل بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة.

108 - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء استمرار صيد الأحياء البرية والاتجار بها على نحو غير مشروع، حيث أُبلغ عن وجود تجارة غير مشروعة تشمل ما يقرب من 000 7 نوع من أنواع الحيوانات والنباتات، الأمر الذي لا يزال يحبط جهود الحفظ. وأكدوا أن الأمر لا يزال يقتضي اتخاذ إجراءات حازمة على الصعيدين الدولي والمحلي لكبح الاتجار غير المشروع ببعض الأنواع، ولا سيما العاج.

109 - وأقرَّ الوزراء بأهمية تعزيز الجهود المبذولة في مجال إصلاح النظم الإيكولوجية باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من تعزيز البعد البيئي من خطة عام 2030. وأعربوا، في هذا الصدد، عن تأييدهم للمناقشات الرامية إلى إقامة "عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، 2021-2030"، كإطار لتعزيز النهوض بالولايات والالتزامات القائمة في هذا المجال.

110 - وأشار الوزراء إلى أهمية المحيطات في تحقيق التنمية المستدامة على النحو المنصوص عليه في جدول أعمال القرن 21، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، ومختلف القرارات التي اتخذتها اللجنة السابقة المعنية بالتنمية المستدامة، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام. ورأوا أن المحيطات والبحار والجزر والمناطق الساحلية تشكل جزءا أساسيا لا يتجزأ من النظام الإيكولوجي للأرض، وأنها تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للأمن الغذائي العالمي واستمرار ازدهار ورفاه العديد من الاقتصادات الوطنية، لا سيما في البلدان النامية. وفي هذا السياق، أشار الوزراء كذلك إلى أن الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ، بما في ذلك الغاية 14-أ المتعلقة بزيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية من أجل تحسين صحة المحيطات وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، لها أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة.

111 - وفي هذا السياق، يرحب الوزراء باقتراح الدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني من أجل دعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة. وأعربوا من جديد عن تأييدهم القوي للوثيقة الختامية التي خرج بها مؤتمر الأمم المتحدة الأول: "محيطاتنا مستقبلنا: نداء للعمل"، التي أذكت الوعي بالالتزامات المطلوبة لتحقيق غايات الهدف 14 في مواعيدها وأكدت ضرورة مواصلة العمل على المدى الطويل من أجل معالجة الأسباب التي تخل بدور المحيطات بصحتها، وهما أمران لا يمكن تعويضهما. واعتبر الوزراء أنّ "النداء للعمل" والالتزامات الطوعية التي أُعلن عنها في المؤتمر ليست سوى خطوة واحدة، وأحد سبل المضي قدما لحفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام. وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية الشروع جماعيا في بناء الالتزامات وفي اتخاذ الاجراءات التي تتجاوز تلك المذكورة في نداء العمل.

112 - وشدد الوزراء على ضرورة النظام العالمي الشامل من أجل تحسين سُبل التعامل مع مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وشددوا على أهمية اعتماد القرار 249/72 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2017، الذي قررت فيه الجمعية العامة عقد مؤتمر حكومي دولي برعاية الأمم المتحدة لإعداد نص صك دولي ملزِم قانوناً، يُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وذلك بغية وضع الصك المذكور في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، أكد الوزراء على أهمية هذا الإنجاز، ورحبوا بعقد ثلاث دورات موضوعية للمؤتمر الحكومي الدولي، في مقر الأمم المتحدة، بنيويورك، وأشادوا بالمناقشات المثمرة التي جرت خلالها، وأكدوا من جديد على

ضرورة أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة المعنيين تلك المناقشات منطلقا للمضي قدما بهذه العملية الهامة بالوتيرة المناسبة، بغية اعتماد ذلك الصك خلال الدورة الموضوعية الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي بحلول عام 2021.

113 - وأكد الوزراء من جديد وجوب أن يغطي هذا الصك حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، بما يشمل الموارد الجينية البحرية، ومسألة تقاسم المنافع، وتدابير من قبيل الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما فيها المناطق البحرية المحمية، وتقييمات الأثر البيئي، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، دون المساس بحق كل من الدول الساحلية في السيادة على الجرف القاري الخاص بها في نطاق مسافة 200 ميل بحري وما بعدها ومنطقتها الاقتصادية الخالصة.

114 - وأقر الوزراء بأن لا المشاركة في المؤتمر الحكومي الدولي ولا نتائج ذلك المؤتمر سوف تؤثر في الوضع القانوني للدول غير الأطراف في الاتفاقية أو في أي اتفاقات أخرى ذات صلة بها فيما يتعلق بهذه الصكوك، أو في الوضع القانوني للأطراف في الاتفاقية أو في أي اتفاقات أخرى ذات صلة بها فيما يتعلق بهذه الصكوك، حسب ما وافقت عليه الجمعية العامة في الفقرة 10 من القرار 249/72.

115 - وأعاد الوزراء التأكيد بقوة على ضرورة الاسترشاد بمبدأ التراث المشترك للبشرية والاعتماد عليه في وضع النظام القانوني الجديد لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، بما في ذلك إتاحة الموارد الجينية البحرية وتقاسم منافعها. وهم يرون أن هذا المبدأ يوفر أساسا قانونيا لنظام عادل ومنصف يتيح لجميع البلدان الاستفادة من الإمكانيات التي يقدمها التنوع البيولوجي البحري من حيث الأمن الغذائي والرفاه الاقتصادي على الصعيد العالمي، والتصدي للتحديات في مجال حفظ الموارد الجينية البحرية واستخدامها على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

116 - وشدد الوزراء على ضرورة تشجيع عمليات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتنفيذها بطريقة عادلة وبأحكام وشروط مؤاتية ومعقولة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وأبرزوا أيضا أهمية تشجيع التعاون الدولي على جميع المستويات، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، والشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين.

117 - وأكد الوزراء أن الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، التي ينبغي أن توضع على أساس المعايير السارية المعترف بها دوليا، تؤدي دورا هاما في حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وينبغي أن يكون هذا الحفظ وهذا الاستخدام هدفها الرئيسي. وارتأوا أنّ مبادئ حماية البيئة البحرية وحفظها وتوخي الشمول والشفافية والنهج الوقائي الذي يراعي أفضل العلوم المتاحة، هي مبادئ ينبغي أن يُسترشد بها في وضع الأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية.

118 - وذكّر الوزراءُ بأن الأسس القانونية لإجراء تقييمات الأثر البيئي ترد في أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وعلى وجه الخصوص في المادتين 204 و 206، وأكدوا في هذا الصدد أهمية المسؤولية عن الأضرار التي تلحق بالبيئة البحرية.

119 - وشدد الوزراء على الحاجة إلى توفير تمويل إلزامي وطوعي، دعما لتنفيذ الصك الملزم قانونا على الصعيد الدولي، من أجل تمكين الدول النامية من الوفاء بالتزاماتها وكفالة حقوقها في حفظ التنوع البيولوجي البحري للمحيط في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

120 - وشدد الوزراء على أن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ظواهر تشكل تحديات بيئية واقتصادية واجتماعية كبيرة بالنسبة للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

121 - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم بشأن حجم حالات الجفاف وتواترها وشدتها، فضلا عن تكاليفها الاقتصادية والبشرية. وأعربوا، مشيرين مع التقدير إلى استمرار تنفيذ المبادرة المتعلقة بالجفاف التي اعتمدها مؤتمر الأطراف، عن التزامهم بمواصلة الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ سياسات وطنية لإدارة الجفاف، وكذلك إنشاء نظم شاملة لرصد حالات الجفاف والتأهب لها والإنذار المبكر بها، وتعزيز تلك النظم.

122 - ورحب الوزراء بالدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر الذي عقد في نيودلهي بالهند في الفترة من 2 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2019، وبنتائجه. وأحاطوا علما مع التقدير باعتماد إعلان نيودلهي وكذلك برنامج الإرث الذي طرحته حكومة الهند لمعالجة المسائل المتعلقة باستصلاح الأراضي وحفظ التنوع البيولوجي وعزل الكربون. وأكد الوزراء من جديد أن التصدي للتصحر والجفاف، وإحراز تقدم نحو القيام طوعا بتحييد أثر تدهور الأراضي، يمكن أن يحققا فوائد عديدة في مجال الأمن الغذائي وتوافر المياه، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات المناخية، وعزل انبعاثات الكربون ومنعها، وهي أمور من شأنها أن تعمل جميعا بمثابة عامل مسرّع لإنجاز تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

123 - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء استمرار ظاهرة تدهور الأراضي الذي يتمثل في استمرار التناقص في إنتاجية ما يقرب من خُمس مساحة الأرض التي تغطيها النباتات. وشددوا على أن تدهور الأراضي في مراحله المتقدمة يؤدي في بعض الحالات إلى التصحر. ورأوا، في هذا السياق، أن من المهم الاستمرار في مكافحة التصحر وإصلاح الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، وخاصةً في البلدان النامية. وسلّموا بأن صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص فريدة من نوعها، يشكّل نموذجا مبتكرا يمكن تكراره، وأداة لزيادة التزام رأس المال الخاص بإدارة الأراضي واستصلاحها.

124 - وأقر الوزراء بأن العواصف الرملية والترابية تمثل تحديا جديا للتنمية المستدامة في البلدان والمناطق التي تتعرض لتلك العواصف. وأهابوا بمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدورها في تعزيز التعاون والدعم الدوليين من أجل مكافحة العواصف الرملية والترابية، كما دعوا جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المعنية، وسائر المنظمات ذات الصلة، إلى أن تدمج في الأطر التعاونية والبرامج التنفيذية لكل منها تدابير وإجراءات ترمي إلى مكافحة العواصف الرملية والترابية، بما يشمل التدابير التالية: تعزيز بناء القدرات على الصعيد الوطني؛ ووضع برامج ومشاريع إقليمية ودون إقليمية وتنفيذها؛ وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتجارب ونقل التكنولوجيا؛ وبذل جهود للسيطرة على العوامل الرئيسية المتعلقة بالعواصف الرملية والترابية والوقاية منها؛ واستحداث أدوات تتخذ شكل نظم للإنذار المبكر. وشددوا أيضا على أهمية التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجه البلدان المتضررة في سياق أهداف التنمية المستدامة.

125 - وشجع الوزراء البلدان المتقدمة النمو والجهات المعنية الأخرى على مواصلة عمليات نقل التكنولوجيا وتوفير الأموال وزيادة تلك العمليات بهدف التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، لا سيما من أجل دعم الجهود الوطنية للبلدان المتضررة، وبالنظر إلى أن تنفيذ التدابير الوقائية، بدلا من إصلاح الأراضي المتدهورة، أمر فعال من حيث التكلفة.

126 - وسلَّم الوزراء بأن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات يؤدي، بفضل عضويته العالمية وولايته الشاملة، دورا حيويا في التصدي بطريقة كلية ومتكاملة للتحديات والقضايا المتصلة بالغابات، وفي تعزيز التنسيق والتعاون في مجال السياسات من أجل تحقيق الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات ولجميع أنواع الأشجار الموجودة خارج الغابات. وشجعوا المحافل والمبادرات والعمليات الأخرى المعنية بالغابات على التعاون مع المنتدى من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

127 - وشدد الوزراء على أن التنفيذ الكامل للهدف 4 من الأهداف العالمية للغابات وغاياته الخمس المرتبطة به يشكل طموحا مشتركا في إحداث أثر حقيقي على أرض الواقع، وفي حفز تمويل متزايد ومستدام ويمكن التنبؤ به من جميع المصادر، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية وتيسير تعبئة هذا التمويل، من أجل الاضطلاع على نحو ملائم بالإدارة المستدامة للغابات على جميع المستويات، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وكرروا تأكيد أن التنفيذ الملائم وفي الوقت المناسب لخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات يكتسي أهمية أساسية بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، سلط الوزراء الضوء على المسألة الهامة المتمثلة في التمويل وضرورة إدراك الثغرات الرئيسية في تخصيص الموارد المتبع حاليا.

128 - ودعا الوزراء المجتمعَ الدولي إلى ترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة التشجير وإعادة التحريج والحفظ على الصعيد العالمي. ففي حين يتزايد نطاق حماية المساحات في النظم الإيكولوجية للغابات والنظم الإيكولوجية الأرضية وتتباطأ وتيرة خسارة الغابات، لا تزال جوانب أخرى من عملية حفظ الأراضي بحاجة إلى تسريع الجهود من أجل حماية التنوع البيولوجي، وإنتاجية الأراضي، والأنواع والموارد الجينية.

129 - وشدد الوزراء على أن الماء عنصر حاسم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وأن الماء لا غنى عنه لنمو الإنسان وصحته ورفاهه، وأنه عنصر حيوي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى ذات الصلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

130 - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ من أن انعدام إمكانية الحصول على مصادر مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية والنظافة الصحية السليمة، والكوارث المتصلة بالمياه، وندرة المياه وتلوثها هي أمور ستتفاقم حدتها بسبب التوسع الحضري والنمو السكاني والتصحر والجفاف والظواهر الجوية القاسية الأخرى وتغير المناخ، وكذلك بسبب الافتقار إلى القدرة اللازمة لضمان الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وشددوا على أن البلدان النامية بحاجة إلى بناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل تحقيق الكفاءة في إدارة المياه، وكرروا التأكيد على ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لقطاع المياه.

131 - وأعرب الوزراء عما لديهم من شواغل بسبب تجاوز معدل الإجهاد المائي 70 في المائة في بعض البلدان، بما في ذلك شمال أفريقيا وغرب آسيا ووسط وجنوب آسيا وأمريكا الجنوبية، وكذلك في منطقة بحيرة تشاد، مما يوفر دليلا قويا على ندرة المياه في المستقبل. وأقرّ الوزراء بالتحديات الإضافية الماثلة أمام البلدان

التي تعاني من ندرة المياه ويساورها القلق مما تخلّفه هذه التحديات من آثار على جملة من المجالات منها قدرة هذه البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

132 - وأقر الوزراء بأن المنتدى العالمي للمياه، منذ اجتماعه الأول في مراكش، المغرب، في عام 1997، قد ساهم في الحوار الدولي بشأن المياه، وعزز الإجراءات المحلية والوطنية والإقليمية بشأن الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد المائية في جميع أنحاء العالم.

133 - وأشار الوزراء إلى أن العقد الدولي المعنون "الماء من أجل التنمية المستدامة"، للفترة 2018-2028، يهدف إلى زيادة التعاون والشراكة على جميع المستويات من أجل المساعدة على تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالمياه المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف والغايات الواردة في خطة عام 2030. وأقر الوزراء بالدور القيادي الذي تضطلع به طاجيكستان في هذا الصدد.

134 - وكرر الوزراء التأكيد على ضرورة الالتزام بتحسين التعاون عبر الحدود، في مجال المياه العابرة للحدود، وفقا للقانون الدولي الساري.

135 - ورحب الوزراء في هذا الصدد بتأييد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لمبادرة نقل المياه فيما بين الأحواض، باعتبارها مشروعا أفريقيا لإعادة بحيرة تشاد إلى ما كانت عليه، وتعزيز الملاحة فيها وتنميتها صناعيا واقتصاديا، وشجعوا كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وشركاءها في التنمية على دعم هذه المبادرات الموجّهة نحو أفريقيا والرامية إلى تحقيق الاستقرار والإنعاش والقدرة على تحمّل تغيّر المناخ في المنطقة.

136 - وشدد الوزراء على ضرورة ضمان توافر سبل شاملة لحصول الجميع على الطاقة المتجددة والموثوقة والميسورة التكلفة، وعلى الحاجة إلى تعزيز الإرادة السياسية ورفع مستويات الاستثمار والعمل من جانب جميع أصحاب المصلحة من أجل زيادة فرص الوصول، وفق شروط متفق عليها، إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، وفق الخطط والسياسات الوطنية بغرض نقل التكنولوجيات ذات الصلة إلى البلدان النامية. وكرروا التأكيد على وجوب تعزيز التعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية في تحقيق هذه الغاية، فضلا عن توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة المتجددة والمستدامة للجميع في البلدان النامية.

137 - ولاحظ الوزراء مع التقدير أن تحوُّل نظم الطاقة في العالم يتسارع بفضل التقدم المحرز في التكنولوجيا والانخفاض السريع في تكلفة الطاقة المتجددة ونشر حلول لامركزية أقل تكلفة، ودعم السياسات، ونماذج الأعمال التجارية الجديدة، وتقاسم أفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، رحبوا بإنشاء التحالف الدولي للطاقة الشمسية بوصفه منظمة دولية. وهم يلاحظون مع التقدير العمل الذي تقوم به منظمة التنمية والتعاون في مجال الربط بين شبكات الطاقة على الصعيد العالمي، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، ومنبر المستقبل الأحيائي (Biofuture Platform). وأحاط الوزراء علما بالاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين بشأن الطاقة، الذي استضافته المملكة العربية السعودية في 28 أيلول/سبتمبر 2020، وبما توصل إليه من نتائج.

138 - وأكد الوزراء من جديد كذلك دعمهم للحصول على الطاقة المستدامة وفقا للاحتياجات الوطنية، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا. وأعربوا عن عزمهم على معالجة تحديات الحصول على الطاقة من خلال تحديد الاحتياجات المحددة لكل بلد عن طريق تعبئة المساعدة والأدوات المالية والتقنية اللازمة لنشر حلول الطاقة المستدامة من أجل التصدي للعجز في مجال الحصول على الطاقة.

139 - وأكد الوزراء أن الدول، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، تملك الحق السيادي في استغلال مواردها وفقاً لسياساتها البيئية والإنمائية، وتتحمل مسؤولية ضمان ألا تُلْحِق الأنشطة المنفذة داخل نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها ضرراً بالنظم الإيكولوجية لدول أخرى أو لمناطق تقع خارج حدود ولايتها الوطنية. وأعادوا التأكيد على أهمية حماية كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية باعتبارهما بيتنا المشترك، وعلى أنّ "أمنا الأرض" هو تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق.

140 - وأعاد الوزراء التأكيد أيضاً على أن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية يجب أن يُمَارَس بما يخدم تنميتها الوطنية ورفاه الشعب في الدولة المعنية.

141 - وشدد الوزراء على سيادة بلدانهم وشعوبهم على ثرواتهم الطبيعية، معربين أيضاً عن إدراكهم لواجب احترام تلك الموارد وحمايتها وحفظها وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام وضمان الظروف التي تكفل قدرة الطبيعة والنظم الإيكولوجية على التجدد، بما يعود بالفائدة على الأجيال الحاضرة والمقبلة. وأقر الوزراء أيضاً بأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية هو طريقة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي في وئام مع الطبيعة ومع الإسهام في الوقت نفسه في القضاء على الفقر بكل أشكاله وأبعاده والقضاء على التدهور البيئي.

142 - وكرر الوزراء تأكيد أهمية العمل على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في كيوتو، إكوادور، تنفيذا تاما وفعالا وفي الوقت المناسب على جميع المستويات، واتخاذ تدابير ملموسة تحقيقا لذلك، وحثوا في الوقت نفسه منظومةَ الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة تقديم الدعم من أجل تنفيذ الخطة. وأشاروا إلى أن العديد من المدن تواجه تحديات في إدارة النمو السكاني، وضمان وجود مساكن مناسبة وبنية تحتية مرنة لدعم هذه المجموعات السكانية المتنامية ومعالجة الآثار البيئية لتوسع المدن والضعف أمام الكوارث.

143 - وأكد الوزراء من جديد أهمية ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة. وأعربوا عن قلقهم البالغ بشأن الارتفاع الكبير في العدد الفعلي للأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة من 689 مليون نسمة إلى 883 مليون نسمة. وأشاروا إلى أن سكان الأحياء الفقيرة، في العديد من المدن، ولا سيما في البلدان النامية، يشكّلون أكثر من نصف سكان المناطق الحضرية في ظل ضآلة أو انعدام فرص الحصول على المأوى والمياه وخدمات الصرف الصحي. وأكدوا أن ثمة حاجة ماسة إلى التعاون والتضامن على الصعيد الدولي من أجل تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة في البلدان النامية.

144 - وأكد الوزراء مجددا أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يشكّل الأولوية القصوى والهدف الشامل لعملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام 2030. وفي هذا الصدد، كرروا تأكيد أن من الأهمية بمكان أن تراعى في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأغراض التنمية الحاجة إلى بناء وتعزيز وتوطيد قدرة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى معالجة التنمية المستدامة الطويلة الأجل على الصعيد الوطني.

145 - وأكد الوزراء من جديد أن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ينبغي أن تقدم إسهاما رئيسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تتسم بالطموح والقدرة على إحداث تحول، وذلك من خلال تعزيز القدرات الوطنية. وأكدوا من جديد أيضا أن تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية وقدرتها على القيام بذلك يتطلبان الاستمرار في تحسين فعاليتها وكفاءتها واتساقها وجهودها المشتركة بين الوكالات وتأثيرها، إلى جانب زيادة

الموارد المتاحة لها زيادة كبيرة. وأشاروا، في هذا الصدد، إلى أن الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية يجب أن تحتفظ بأمور منها طابعها الشامل والطوعي والقائم على المنح، وحيادها وتعدد أطرافها، وكذلك قدرتها على أن تلبي بمرونة الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج. وأضافوا أنه ينبغي الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية لصالح البلدان المستفيدة، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية.

146 - وأعرب الوزراء عن تقديرهم للجهود المبذولة وشددوا على ضرورة الاستمرار في ترجمة جميع الولايات التي تتضمنها قرارات الجمعية العامة 243/71 و 279/72 و 248/73 وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/RES/2019/15 إلى التزامات عملية المنحى على نطاق كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ووجوب ضمان التحلي بالشفافية والخضوع للمساءلة وتولّي مقاليد الأمور وزمام القيادة على الصعيد الوطني في عملية التنفيذ كلها.

147 - وأكد الوزراء أن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، المعروف سابقا باسم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ينبغي إعداده ووضعه في صيغته النهائية بالتشاور التام والاتفاق مع الحكومات الوطنية، وذلك بإجراء حوار مفتوح وشامل بين الحكومة المضيفة ومنظمة الأمم المتحدة الإنمائية ووفقاً للسياسات والخطط والأولويات الإنمائية الوطنية والاحتياجات القطرية، وينبغي أن يكون تحديد المعايير المتعلقة بوجود أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتكوينها مستنداً إلى الأولويات الإنمائية للبلدان واحتياجاتها الطويلة الأجل.

148 - وأشار الوزراء إلى التقدم المحرز في إعادة تنشيط نظام المنسقين المقيمين وأكدوا أنه ينبغي التركيز فيه بشكل متزايد على التنمية بحيث يكون هدفه الشامل هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وأنه ينبغي معالجة مسألة التوازن الجغرافي والجنساني لتعزيز تمثيل البلدان النامية في المنظومة، لا سيما في اختيار المنسقين المقيمين واستقدام موظفي مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي.

149 - وأكد الوزراء من جديد أن المساعدة الإنمائية الرسمية تمثل مصدرا حاسما من مصادر تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وحثوا الجهات المانحة التقليدية على أن تقدم الأموال اللازمة للصندوق الاستئماني المحدد الغرض ولسد العجز الحالي في التمويل.

150 - وأحاط الوزراء علما بمقترحات الأمين العام المتعلقة بتجديد النهج الإقليمي، وكرروا توجيه الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة 279/72 بأن يوفر الأمين العام خيارات، وفقا للمرفق الثالث لقرار المجلس 46/1998 المؤرخ 31 تموز/يوليه 1998، على أساس كل منطقة على حدة، من أجل إعادة تشكيل وإعادة هيكلة الأصول الإقليمية للأمم المتحدة على المدى الطويل، في أقرب وقت ممكن. وأكدوا أيضا ضرورة بذل المزيد من الجهود للوقوف على الفجوات وحالات التداخل على المستوى الإقليمي والتصدي لها، وقالوا إنهم يتطلعون إلى إجراء مشاورات حكومية دولية شاملة للجميع من أجل اختتام وتنفيذ الاستعراض الإقليمي على أساس كل منطقة على حدة.

151 - وأكد الوزراء من جديد دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبالأخص إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، في دعم العمليات الحكومية الدولية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وفي تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ خطة عام 2030، وذلك بهدف الوفاء بالاحتياجات والأولويات والتصدي للتحديات على الصعيد الوطني.

152 - وكرر الوزراء دعوتهم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مواصلة دعمها للبلدان النامية، لا سيما البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة وتلك التي تواجه تحديات خاصة، في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية الخاصة بها. وشدد الوزراء على وجوب أن تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز دعمها لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020، والإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020 الصادر في عام 2016، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، إضافة إلى خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها صكوكا تشكل كلها جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهابوا بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تضمينها وتعميم مراعاتها بشكل كامل في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية. وأكدوا وجوب أن تظل برامج العمل المحددة هذه، الموجهة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، أهم نقاط الانطلاق التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز اهتمامه وموارده عليها في مساعدته لهذه المجموعات من البلدان.

153 - وشدد الوزراء على أن الدعوة المتضمنة في خطة عام 2030 للحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، فضلا عن تعزيز مجتمعات تتسع للجميع وتقوم على العدل والإنصاف، لها أهمية بالغة من أجل تمكين الناس، ولا سيما أضعف الضعفاء. وأكد الوزراء أن المجتمع الدولي، باعتماده لخطة عام 2030 بما تضمنته من تعهد بـ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، أعاد التأكيد على أن التصدي لعدم المساواة أمر بالغ الأهمية لجميع الجهود الرامية إلى بناء مجتمعات مستدامة ومزدهرة وسلمية، ومن ثم التزم بضمان تحقيق الأهداف والغايات لصالح البلدان والشعوب قاطبة وشرائح المجتمع كافة والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب.

154 - وشدد الوزراء على أن أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، والتصدي لرفاه وحقوق الشباب، والنساء والفتيات، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والمهاجرين، واللاجئين، ومن يعيشون أوضاعاً هشة، شرط مسبق لتحقيق خطة عام 2030.

155 - وأكد الوزراء مجددا التزامهم الكامل بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وأعربوا عن ترحيبهم بالتدابير التي اتخذتها بلدان مجموعة الـ 77 بهدف تعزيز تمكين النساء والفتيات، وبالتقدم الذي أحرزته النساء والفتيات في مجالات كثيرة في جميع أنحاء العالم. إلا أنهم أشاروا إلى أن مظاهر الفقر وعدم المساواة والعنف والتمييز لا تزال قائمة في شؤون العالم الراهنة، وتؤثر بوجه خاص على النساء والفتيات اللائي يعشن في البلدان المتضررة من النزاع المسلح ويعشن تحت الإدارة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو في ظلّ تدابير قسرية انفرادية أو تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة.

156 - وأكد الوزراء من جديد أن من بين العوامل المهمة للنهوض بالمرأة وجود بيئة تحافظ على السلام العالمي وتعزز وتحمي حقوق الإنسان والديمقراطية والتسوية السلمية للنزاعات، وفقا لمبدأ عدم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي، ووفقا لمبدأ احترام السيادة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

157 - وشدد الوزراء على العلاقة التعاضدية بين كل من تمكين المرأة اقتصاديا، والتنفيذ التام والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وتنفيذ خطة عام 2030 على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية. وأقرّوا بأهمية إسهام النساء والفتيات في تحقيق التنمية المستدامة، وكرروا التأكيد على أن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يساعد فقط في إعمال حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين حياة المرأة ورفاهها، لكنه يعجّل أيضا بالإنجاز على نطاق سائر النتائج الإنمائية الأخرى. وأكدوا مجددا في هذا الصدد أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ومشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وتوليها زمام القيادة في الاقتصاد وكشريك في سبيل تحقيق التنمية هي أمور حيوية لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مجتمعات تنعم بالسلام والعدالة لا يُهمَّش فيها أحد، وتعزيز نمو اقتصادي مطّرد يشمل الجميع ويتسم بالاستدامة، والنهوض بالإنتاجية، وإنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان وكفالة رفاه الجميع طوال مسار حياتهم.

158 - وسلّم الوزراء بأن العنف والتمييز ضد النساء والفتيات لا يزالان يشكلان عقبة رئيسية تحول دون تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وشددوا على ضرورة اتخاذ تدابير لمنع واستئصال جميع أشكال العنف الجنساني، ولا سيما قتل الإناث، وكفالة عدم تعرّض الفتيات والشابات ونساء الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصل أفريقي والمهاجرات والنساء المسنات والنساء ذوات الإعاقة لأشكال متعددة أو مشددة من العنف والتمييز.

159 - وسلَّم الوزراء بالإمكانات الهائلة التي يملكها الشباب للمساهمة في التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي، وأشاروا إلى أن عدم توافر فرص العمل الجيّدة في معظم البلدان النامية لا يحول دون نجاح الشباب في الانتقال من المدرسة إلى الوظائف اللائقة فحسب، بل يعوق أيضا النمو والتنمية في المجال الاقتصادي ككل. ولذلك، من المهم أن تُبذل الجهود على كل المستويات لتحسين نوعية التعليم وإمكانية الحصول عليه وتعزيز اكتساب الشباب للمهارات المؤدية للعمل اللائق.

160 - وشجع الوزراء المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية، ومع مراعاة حق جميع البلدان السيادي في وضع تشريعاتها وسياساتها الوطنية الخاصة بها، وفقا للقانون الدولي، على تعزيز ما يقدمه من دعم في جميع مجالات التعليم والتدريب وتنمية المهارات للشباب.

161 - ونوه الوزراء بما تم الالتزام به من اجتهاد في السعي إلى تهيئة بيئة حاضنة للأطفال والشباب تمدهم بما يلزمهم لإعمال حقوقهم وتفعيل قدراتهم على وجه تام، فيصبحون بذلك مددا يعين بلداننا على جني ثمار العائد الديمغرافي، ويشمل ذلك إقامة مدارس آمنة وتوثيق وشائج المجتمعات المحلية والأسر.

162 - وأحاط الوزراء علما مع التقدير بإعلان بوينس آيرس بشأن عمل الأطفال والعمل القسري وتشغيل الشباب الذي اعتُمد في تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

163 - وأعرب الوزراء عن التزامهم بتعجيل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأكدوا من جديد، في هذا الصدد، معارضتهم لجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم، وأعربوا عن قلقهم العميق لعودة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم. وأكدوا مجددا أن جميع أشكال العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب، وكذلك الاحتلال الأجنبي، في جملة أمور أخرى، تشكل

انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وينبغي رفضها بجميع الوسائل السياسية والقانونية. وأدانوا جميع أشكال العنصرية والتمييز المنتشرة عبر تكنولوجيا الاتصالات الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت.

164 - وأشار الوزراء إلى برنامج الأنشطة لتنفيذ العقد الدولي للمنحدِرين من أصل أفريقي، بما في ذلك إنشاء منتدى يكون بمثابة آلية تشاور، وصياغة مشروع إعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق المنحدِرين من أصل أفريقي، واعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج لمكافحة ما يواجهه هؤلاء من عنصرية وتمييز عنصري ومن كراهية للأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

165 - وأقر الوزراء بأهمية الحوار بين الأديان والثقافات ومساهمته القيمة في تعزيز التلاحم الاجتماعي وتحقيق السلام والتنمية، وأهابوا بالمجتمع الدولي أن يعتبر الحوار بين الأديان والثقافات، حسب الاقتضاء وحيثما انطبق، أداة مهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وإرساء الاستقرار الاجتماعي وبلوغ كامل الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ورحبوا في هذا الصدد بجميع المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز الوئام بين الأديان والثقافات والعقائد الدينية ومكافحة التمييز ضد الأفراد على أساس الدين أو المعتقد.

166 - ورحب الوزراء بإعلان الفترة 2022-2032 العقد الدولي للغات الشعوب الأصلية من أجل توجيه انتباه العالم إلى الاندثار الخطير للغات الشعوب الأصلية والحاجة الملحة إلى الحفاظ عليها وإحيائها وتعزيزها، وأعربوا عن تقديرهم للأعمال التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في هذا الصدد.

167 - وسلَّم الوزراء بالمساهمة الإيجابية التي يقدمها المهاجرون في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

168 - وشدد الوزراء على أن الهجرة عامل مساعد على تحقيق التنمية. ورأوا أنه ينبغي إيجاد توازن مناسب بين أدوار بلدان المنشأ والعبور والمقصد ومسؤولياتها. وقالوا إنه من الأهمية بمكان التعاون على الصعيد الدولي لكفالة أن تكون الهجرة آمنة ومنظمة ونظامية يُراعى فيها الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، وللاجئين والمشردين. كذلك أكدوا أنه ينبغي لهذا التعاون أن يعزز قدرة المجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين على الصمود، ولا سيما في البلدان النامية.

169 - وسلّم الوزراء بأن الهجرة الدولية واقع متعدد الأبعاد له أهمية كبرى على صعيد تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ويجب التعامل معه بطريقة متسقة وشاملة ومتوازنة. وذكروا أنهم يسعون إلى زيادة التعاون بشأن الحصول على المنافع المكتسبة وإمكانية تحويلها، وتعزيز الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، والتعليم والمهارات، وتخفيض تكاليف توظيف المهاجرين، ومكافحة عديمي الضمير من مستخدمي المهاجرين ومهربيهم، وذلك وفقا للظروف والتشريعات الوطنية. وأشاروا إلى أنهم يسعون كذلك إلى تنفيذ استراتيجيات تواصل اجتماعي فعالة بشأن مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة بجميع أبعادها، ولا سيما في بلدان المقصد، من أجل مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وتيسير الإدماج الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين من خلال الأطر الوطنية. وأكدوا من جديد الحاجة إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، أيا كان وضعهم من حيث الهجرة، وحمايتها على نحو فعال، ولا سيما تلك الواجبة للنساء والأطفال.

170 - وأعرب الوزراء عن التزامهم بحماية حقوق الإنسان الواجبة للأطفال المهاجرين، نظرا لضعفهم، ولا سيما الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم والأطفال المفصولين عن ذويهم، والتكفل بصحتهم وتعليمهم ونمائهم النفسي والاجتماعي، بما يكفل مراعاة مصالح الطفل الفضلى في المقام الأول في سياسات الإدماج والعودة ولم شمل الأسر.

171 - ورحب الوزراء بالمؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي عُقد في مراكش، المغرب، يومي 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2018.

172 - وأكد الوزراء من جديد قرار الجمعية العامة 182/46، الذي لا يزال يشكل الإطار العالمي للمساعدة والتنسيق في المجال الإنساني، والمبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال، وكذلك ضرورة تعزيز القانون الدولي الإنساني واحترامه.

173 - وأكد الوزراء من جديد ضرورة أن تواصل منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تُقدم في حالات الطوارئ، من أجل التصدي بفعالية لاحتياجات العدد المتزايد من الأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية.

174 - وأكد الوزراء أيضا أن الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية يجب أن تستند إلى احترام مبادئ القانون الدولي، أي سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وفي هذا السياق، شددوا على أن التعاون الدولي والدعم التقني والمالي المقدم من الدول والأمم المتحدة لا يزال أمرا لا غنى عنه. وأشاروا في نفس الوقت إلى أن تلك الاستجابة يجب أن توجَّه بطريقة لا تقوّض الآليات الوطنية أو المحلية القائمة فعلاً أو تحل محلها، بل تعزّزها، لتمكين الحكومات من الاستجابة بسرعة وبقدر أكبر من الفعالية وإحداث تغيير كبير وإيجابي لصالح المجتمعات المحلية المتضررة. وفي هذا الصدد، أشار الوزراء إلى الدور الرئيسي الذي تؤديه الدول المتضررة في مجال المساعدة الإنسانية، فضلا عن دور قيادتها الوطنية في عمليات الشروع في تقديم المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها.

175 - وشدد الوزراء، في ضوء تزايد الاحتياجات الإنسانية، على أهمية أن تقدم دول أخرى تمويلا أكبر يمكن التنبؤ به للمساعدة الإنسانية بوسائل مبتكرة ومتنوعة، وهو أمر أصبحت أهميته أشد إلحاحا من أجل مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها وحشد مواردها. وشددوا أيضا على أهمية كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى المستفيدين المستهدفين.

176 - وأكد الوزراء من جديد أن الطوارئ الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري وأسباب أخرى، وتفشي الأوبئة والتهديدات الصحية العالمية الأخرى تستحق إيلاء اهتمام كافٍ من قبل المجتمع الدولي.

177 - وأكد الوزراء من جديد أن الإغاثة والإنعاش والتأهيل وإعادة الإعمار والتنمية الطويلة الأجل هي وسائل مختلفة لبلوغ نفس الغاية في نهاية المطاف، وأن تكامل هذه العناصر ينبغي التأكيد على أهميته لكفالة التنسيق الفعال لجهود المساعدة الإنسانية. ومع الإقرار بضرورة تضييق الفجوة بين العمل الإنساني والتنمية، شددوا على وجوب عدم طمس الخط الفاصل بين الولايات المنوطة بهم وأولوياتهم. وكرّر الوزراء تأكيد إيمانهم الراسخ بأن هناك طريقة عمل جديدة تقرّب بينهم وتتيح لهم في الوقت نفسه الاضطلاع بالمهام المسندة إلى كل منهم وفقاً لمزاياهم النسبية بطريقة متكاملة ومنسقة.

178 - وأشـــار الوزراء إلى الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي، في خطة عام 2030، بتعزيز الجهود المبذولة لمعالجة عبء الأمراض غير المعدية والمعدية، بما في ذلك القضـــاء على فيروس نقص المناعة البشـرية/الإيدز والسـل والملاريا والتهاب الكبد ضـمن إطار التغطية الصـحية الشـاملة، ومعالجة المحددات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأوبئة، ودعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات الجديدة.

179 - وأكدوا أيضـــا على الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي، في خطة عام 2030، بتخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال التشـــخيص والوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين مدى الحياة، من خلال التصدي لعوامل الخطورة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى الإصابة.

180 - ولاحظ الوزراء مع القلق أن تكاليف الأمراض غير المعدية تشـكل عبئا ضـخما على كاهل جميع البلدان. غير أن هذه التكاليف تشـكل تحديا خاصـا بالنسـبة للبلدان النامية، لا سـيما وأن عليها أن تتحمل تكاليف باهظة للتكنولوجيات الصـحية. وأكدوا أن التصـدي على الصـعيد العالمي للأمراض غير المعدية لا يزال مجالا يطرح تحديا خاصـــا، لأن مســـتوى التقدم الحالي لا يكفي لبلوغ أهداف خطة عام 2030 والالتزامات ذات الصـلة المتعهد بها في إطار الاجتماعَين الرفيعَي المسـتوى للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنيَين بالأمراض غير المعدية. فما زال نقص القدرات والزيادة شـبه المنعدمة في المسـاعدة الإنمائية الرسمية لمعالجة هذه المسألة وكذلك حماية السياسات المتعلقة بالأمراض غير المعدية من المصالح التجارية وأية مصالح أخرى راسخة لدوائر هذه الصناعة أمورا تشكّل تحديات رئيسية.

181 - وأكد الوزراء الحاجة إلى تعزيز فرص الحصـــول على رعاية صـــحية جيدة، بما في ذلك فرص الحصول على الأدوية ووسائل التشخيص والتكنولوجيات الأخرى، بما فيها التكنولوجيات الصحية، الميسورة والمأمونة والفعالة والعالية الجودة. وفي هذا الصـــدد، أكد الوزراء من جديد الإعلان الوزاري الصـــادر عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة.

182 - وأقرّ الوزراء بأن الأدوية الجنِيسـة تؤدي دورا رئيسـيا في كفالة فرص الحصـول على الأدوية في العالم النامي. ودعوا جميع الأطراف إلى التعجيل بتذليل جميع العقبات التي تحد من قدرة البلدان على الاســتفادة بالكامل من أوجه المرونة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصـــلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، على نحو ما أكده إعلان الدوحة المتعلق بهذا الاتفاق وبالصحة العامة، وكذلك التسليم بضرورة تنفيذ الاستراتيجية العالمية وخطة العمل بشأن الصحة العامة تنفيذا فعالا، باعتبارهما أداتين مهمتين للمساعدة في تنمية القدرات الوطنية للبلدان النامية من أجل النهوض بالصـحة العامة وكفالة إمكانية حصـول جميع فئات السكان على الأدوية والتكنولوجيات الطبية بدون أي نوع من التقييد بأمراض محددة.

183 - وأكد الوزراء الحاجة إلى ضـــمان أن تكون جميع جهود البحث والتطوير موجهة لتلبية الاحتياجات وقائمة على الأدلة، وأن تسترشد بمبادئ القدرة على تحمل التكاليف والفعالية والكفاءة والإنصاف، وأن تعتبر مسؤوليةً مشتركةً. وفي هذا الصدد، شددوا على أهمية الفصل بين تكاليف الاستثمار في البحث والتطوير، وسعر وحجم المبيعات، بغية تيسير فرص الحصول على الأدوية الجديدة بما يحقق الإنصاف ويجعل التكلفة معقولة، وتيسير فرص الاستفادة من أدوات التشخيص واللقاحات، إضافةً إلى مزايا سائر النهج المبتكرة في تقديم الرعاية وتوفير الوقاية التي يتوخى تحصـــيلها عن طريق البحث والتطوير، على النحو المبيّن في الإعلانات السياسية السابقة ذات الصلة بالصحة.

184 - وأكد الوزراء أن الشركات عبر الوطنية تقع عليها مسؤولية احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وينبغي أن تمتنع عن التسبب في تدهور بيئي وحدوث كوارث بيئية والنيل من رفاه الشعوب.

185 - وأشار الوزراء مع التقدير إلى ما قرّره مجلس حقوق الإنسان، في قراره 9/26، من إنشاء لفريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية معني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وأحاط الوزراء علما بتقديم مشروع صك دولي ملزم قانوناً ينظِّم، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، يركز على ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بمؤسسات الأعمال.

186 - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء خطورة المشاكل والتهديدات التي يشكلها الفساد بالنسبة لاستقرار المجتمعات وأمنها. وفي هذا الصدد، أقر الوزراء بضرورة تعزيز التعاون الدولي لمنع الفساد ومكافحته من خلال بذل جهود جماعية، وبناءً على ذلك رحبوا بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة، في النصف الأول من عام 2021، بشأن التحديات التي تفرضها هذه الآفة والتدابير الرامية إلى التصدي لها.

187 - وكرر الوزراء تأكيد دعمهم لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة 2099 (د-20) المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1965 بغرض المساهمة في زيادة المعرفة بالقانون الدولي كوسيلة من وسائل تعزيز السلام والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأشاروا إلى أن البرنامج وعناصره يشكلان ركناً من أركان الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز القانون الدولي، وأن الحقوقيين والأكاديميين والدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين الآخرين من البلدان النامية يستفيدون كثيراً من الدورات الدراسية الإقليمية في القانون الدولي ومن الزمالات والمنشورات ومن مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي. ورحب الوزراء في هذا الصدد بإدراج موارد إضافية في الميزانية البرنامجية للعام الحالي من أجل تنظيم دورات دراسية إقليمية في القانون الدولي لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كل سنة، ومن أجل استمرارية مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي ومواصلة تطويرها. وأعربوا أيضاً عن التزامهم بإدراج برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي والحلقات الدراسية والتدريبية الإقليمية في مجال قوانين المعاهدات الدولية وممارساتها والمنشورات القانونية والمواد التدريبية، والتمويل اللازم لزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في ميزانية الأمم المتحدة.

188 - وأكد الوزراء مجدداً التزامهم بتكثيف الجهود الدولية الهادفة إلى حماية الفضاء الإلكتروني وتشجيع استخدامه الحصري في الأغراض السلمية وكأداة مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وشددوا على أن التعاون الدولي وفقاً للقانون المحلي وبقدر ما تقتضيه الالتزامات الدولية، بالإضافة إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان، هو الخيار العملي الوحيد لتعزيز الآثار الإيجابية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومنع آثارها السلبية المحتملة وتشجيع استخدامها السلمي والمشروع وضمان أن يستهدف كل من التقدم العلمي والتكنولوجي صون السلام وتعزيز رفاه البشرية وتنميتها.

189 - وأكد الوزراء من جديد أن اللجنة الخامسة للجمعية العامة هي اللجنة الرئيسية الوحيدة في المنظمة التي عُهد إليها بمسؤوليات عن المسائل الإدارية والمالية وشؤون الميزانية. وفي هذا الصدد، طلب الوزراء ألا تُناقش أية مسائل تتعلق بالميزانية أو بالشؤون المالية أو الإدارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بإنشاء عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة، إلا في إطار اللجنة الخامسة، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

190 - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء السلامة المالية للمنظمة، وبخاصة مشاكل السيولة العميقة والمستعصية في الميزانية العادية، وفي حين سلموا بضرورة إبداء تفهم لظروف الدول التي تعجز مؤقتاً عن الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب ما يعترضها من صعوبات اقتصادية حقيقية وضرورة التعاطف معها، وأثنوا على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي، على الرغم من مواجهتها صعوبات داخلية، قد بذلت جهودا حقيقية لخفض مبالغ الاشتراكات المتبقية عليها، فقد حثوا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تسديد أنصبتها المقررة بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط، ولا سيما الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تواصل، لأسباب سياسية، الامتناع متعمدة عن الدفع.

191 - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء التأخر في سداد المدفوعات للبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام، وشددوا على أن بقاء المنظمة مدينة للبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، ومعظمها من البلدان النامية، أمر غير مقبول، بما في ذلك ما يتعلق منها بمسألة المطالبات الطويلة الأمد الواردة من بعثات حفظ السلام المنتهية. وهذا الوضع يولد حالة تكون فيها البلدان النامية التي يواجه العديد منها صعوبات مالية، هي التي تدعم ماليا، في حقيقة الأمر، عمليات حفظ السلام.

192 - وأعرب الوزراء أيضا عن بالغ قلقهم إزاء مواصلة الاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية لتغطية العجز في نقدية ميزانية حفظ السلام، إذ أنها ليست من الممارسات السليمة في سياق تصريف الميزانية، كما أنها ليست مستدامة.

193 - وأقر الوزراء بالجهود التي يقودها الأمين العام في مجال الإصلاح الإداري وأحاطوا علما باعتماد الجمعية العامة للقرار 266/72 باء. وشددوا على أنه ينبغي للإصلاحات أن تحسن تنفيذ الولايات وتزيد الشفافية والمساءلة والكفاءة والرقابة. كما شددوا على الأهمية المحورية التي يكتسيها تنفيذ خطة عام 2030، وكذلك على ضرورة رصد تنفيذ الولاية وتقييمه. وأكدوا أهمية التطرق إلى تكافؤ الجنسين والتمثيل الجغرافي المتوازن على جميع المستويات في الأمانة العامة، وضمان حصول البلدان النامية على فرص عادلة ومتكافئة فيما يتعلق بمشتريات الأمم المتحدة.

194 - وأكد الوزراء من جديد أن هدف التمثيل الجغرافي العادل هو واجب ينص عليه الميثاق في الفقرة 3 من المادة 101، ودعوا إلى اتخاذ التدابير المناسبة من أجل تحقيق ذلك الهدف. وحثوا في هذا الصدد الأمانة العامة على تنفيذ استراتيجية شاملة لكفالة التمثيل الجغرافي العادل عن طريق زيادة تمثيل البلدان النامية، ولا سيما على مستوى كبار المسؤولين، حتى تكون لدى الأمم المتحدة أمانة عامة ذات صبغة عالمية حقا وتمثل على نحو كاف التنوع في عضويتها الذي يمثل شرطا ضروريا لنجاح الأمم المتحدة في تنفيذ ولاياتها العالمية.

195 - وأكد الوزراء من جديد أنّ أي جهود لإصلاح الأمانة العامة والإدارة، بما في ذلك ما يتعلق منها بعملية الميزانية، يجب ألا تهدف إلى تغيير الطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي للمنظمة، بل إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أداء دورها في الرقابة والرصد، وأكدوا أيضا أن نظر الدول الأعضاء في المنظمة في هذه الجهود وموافقتها عليها مسبقا أمر ضروري في جميع الحالات التي تكون فيها التدابير التي يتعين تنفيذها ضمن اختصاصات الجمعية. وفي هذا الصدد، أشاروا إلى القرار 257/66. وأعادوا التأكيد أيضاً على حق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إبداء رأيها بشأن

إدارة المنظمة، ويشمل ذلك المسائل المتعلقة بالميزانية، وعلى الحاجة إلى استمرار التفاعل والحوار بين الأمانة العامة والجمعية العامة بهدف تهيئة بيئة إيجابية للمفاوضات، وعملية اتخاذ القرار، وتنفيذ تدابير الإصلاح.

196 - وأيد الوزراء بشدة الدور الرقابي الذي تضطلع به الجمعية العامة، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ذات الصلة التابعة لها، في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم. وفي هذا السياق، جددوا التزامهم بتعزيز دور لجنة البرنامج والتنسيق. وأكد الوزراء من جديد أهمية كفالة الحفاظ على الطابع التسلسلي لعمليات استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة. وحث الوزراء أيضاً بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة بنشاط في دورات اللجنة.

197 - وأكد الوزراء من جديد أهمية الإطار الاستراتيجي بوصفه التوجيه الرئيسي للمنظمة بشأن السياسات، وضرورة أن يجسد مضمونه تماماً الولايات التي أقرتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

198 - وأعاد الوزراء تأكيد أهمية الحفاظ على منهجية الميزانية، والإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يخص الميزانية، والنظام المالي والقواعد المالية اللذين يحكمان عملية الميزانية، وشددوا على ضرورة أن يتناسب مستوى الموارد الذي تعتمده الجمعية العامة مع جميع البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف وذلك ضماناً لتنفيذها تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وفي هذا الصدد، شدّدوا على أن المنهجية الراهنة لإعادة تقدير التكاليف هي عنصر جوهري وجزء لا يتجزأ من منهجية الميزانية المتفق عليها في الجمعية العامة، وأكدوا أن المنهجية الحالية لإعادة تقدير التكاليف تضمن عدم تأثر الأنشطة التي صدر بها تكليف تأثراً سلبياً بتقلبات أسعار العملة والتضخم.

199 - وشدد الوزراء على أن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة تعكس التغييرات الحاصلة في الأحوال الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأعاد الوزراء كذلك التأكيد على مبدأ "القدرة على الدفع" باعتباره المعيار الأساسي في تقسيم نفقات الأمم المتحدة، ورفضوا إدخال أي تعديل لعناصر المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة يكون هدفه زيادة اشتراكات البلدان النامية. وأكدوا في هذا الصدد أن العناصر الأساسية في المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة، مثل فترة الأساس والدخل القومي الإجمالي وأسعار التحويل والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ومعدل التدرج والحد الأدنى والحد الأقصى لأقل البلدان نمواً والتسوية المتصلة برصيد الديون، يجب الإبقاء عليها كما هي لأنها ليست محل تفاوض.

200 - وشدد الوزراء على أن المعدل الأقصى الراهن للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، حُدِّدَ كحل سياسي توفيقي وأنه مخالف لمبدأ القدرة على الدفع كما أنه مصدر أساسي لتشوه جدول الأنصبة المقررة. وفي هذا السياق، حثوا الجمعية العامة على إجراء استعراض لهذا الترتيب وفقاً للفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 5/55 جيم.

201 - وأكد الوزراء أن المنظمات التي لها مركز مراقب معزز لدى الأمم المتحدة يمنحها حقوقاً وامتيازات لا تنطبق عادة إلا على الدول المراقبة، مثل الحق في الإدلاء بكلمة خلال المناقشة العامة في الجمعية العامة وحق الرد، ينبغي أن تتحمل أيضاً نفس الالتزامات المالية للدول المراقبة في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، حثوا الجمعية العامة على النظر في اتخاذ مقرر بشأن الأنصبة المقررة لهذه المنظمات.

202 - وأكد الوزراء أن المبادئ والمبادئ التوجيهية الحالية لتقسيم نفقات عمليات حفظ السلام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة ينبغي أن تشكل أساساً لأي مناقشة بشأن جدول الأنصبة المقررة لتمويل عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على ضرورة أن يبيّن جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بوضوح المسؤوليات الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلام والأمن. وأشار الوزراء أيضاً إلى أن البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية قدرتها محدودة على المساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام. وشددوا في هذا الصدد على أن أي مناقشة بشأن نظام الخصومات المطبق على جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام ينبغي أن تراعي ظروف البلدان النامية التي يجب ألا تتأثر أوضاعها الحالية سلبيا. وأكد الوزراء في هذا الصدد أن أي عضو في المجموعة من غير الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا ينبغي بالتالي أن يصنف في أي مستوى يفوق المستوى جيم.

203 - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تزايد الطابع التقييدي للتبرعات "المخصصة" داخل مختلف كيانات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها. وشددوا أيضاً على أن الموارد العادية هي ركيزة تلك الكيانات وأنها جوهرية للمحافظة على ولايتها العالمية وعملها وتأديتهما. ومن ثم، فإن اتجاه الموارد العادية نحو الانخفاض والتركيز المكثف للأموال المخصصة يعرضان المنظمة لخطر فقدان القدرة على تنفيذ برامجها. ودعا الوزراء إلى ضمان تقديم تبرعات مستقرة ويمكن التنبؤ بها، وأشاروا إلى الحاجة الماسة إلى التأكيد على نوعية هذه التبرعات ومرونتها وإمكانية التنبؤ بها وشفافيتها واتساقها.

204 - وأكد الوزراء أهمية التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وحثوا في هذا الصدد الأمين العام على استخدام مبادراته الإصلاحية كأداة تمكينية لتعميق الشراكة والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة وفقا للولايات ومذكرات التفاهم ذات الصلة.

205 - وأشار الوزراء إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وسلَّموا بأن ثمة حاجة، رغم تحسُّن النمو الاقتصادي فيها، إلى دعم الانتعاش الذي يتسم بالهشاشة والتفاوت، وذلك من أجل مواجهة ما للأزمات المتعددة من آثار سلبية مستمرة على التنمية، والتصدي لما تطرحه هذه الآثار من تحديات خطيرة تهدد جهود مكافحة الفقر والجوع ويمكن أن تقوض، علاوة على ذلك، الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في أفريقيا، بما فيها خطة عام 2063 وأهداف التنمية المستدامة وما لم يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية.

206 - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لأن الالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام 2010، الذي تعهد به الأطراف في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلين إيغلز بالمملكة المتحدة، لم يتحقق على الوجه الأكمل، وشددوا في هذا الصدد على ضرورة إحراز تقدم سريع في الوفاء بهذا الالتزام وبالتزامات الجهات المانحة الأخرى بزيادة المعونة عبر طائفة متنوعة من الوسائل، من بينها توفير موارد جديدة إضافية للبلدان الأفريقية ونقل التكنولوجيا إليها وبناء القدرات فيها، ودعم تنميتها المستدامة. ودعوا إلى مواصلة تدعيم المبادرات الإنمائية لأفريقيا بما فيها خطة عام 2063 وخطة عملها العشرية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وأعربوا، من ناحية أخرى،

عن ترحيبهم بالدعم الذي قدمته بعض البلدان النامية إلى أفريقيا من خلال برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

207 - وأكد الوزراء على ضرورة التصدي للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على تغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي في أفريقيا، وسلطوا الضوء على أهمية دعم تنفيذ المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الصمود في أفريقيا، ولا سيما البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وغيره من المبادرات التي أُطلقت تحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي، مثل مبادرة الجدار الأخضر الكبير والمبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي، إلى جانب المبادرات التي أطلقتها الدول الأفريقية، مثل مبادرة تكييف الفلاحة الأفريقية ومبادرة الأمن والاستقرار والاستدامة.

208 - ورحب الوزراء بإعلان بيجين وخطة عمل بيجين (2019-2021) المنبثقة عن منتدى التعاون الصيني الأفريقي اللذين اعتمدتهما البلدان الأفريقية والصين في مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي لعام 2018، واللذين يتناولان مجالات مثل تشجيع الصناعة، والربط بين البنى التحتية، وتيسير التجارة، والرعاية الصحية، والتنمية الخضراء، وهو ما يعطي زخما قويا لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة عام 2030. ورحب الوزراء أيضا بمؤتمر القمة الاستثنائي للصين وأفريقيا بشأن التضامن في مواجهة كوفيد-19 الذي عُقد في 17 حزيران/يونيه 2020.

209 - وشدد الوزراء على أهمية مبدأي العالمية والشمول، اللذين يتعين أخذهما في الاعتبار دوما، من أجل تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق نتائج في المجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل اسطنبول وتنفيذ خطة عام 2030. وأشار الوزراء إلى هدف برنامج عمل اسطنبول وهو تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام 2020، وأعربوا عن قلقهم من أن هذا الهدف من غير المرجّح على الإطلاق أن يتحقق بحلول عام 2020 بالنظر إلى الحالة التي بلغها التقدم في الوقت الراهن. وكرّر الوزراء تأكيد أن أقل البلدان نمواً ستتمكّن، بما يقدمه المجتمع الدولي إليها من دعم قوي ويقوم به من أعمال منسقة وتعجيله بتقديم هذا الدعم، من تعزيز قدراتها الجماعية في جميع القطاعات، بوسائل منها التحول الهيكلي، وسيعجِّل هذا الدعم بتحقيق أقل البلدان نمواً خروجَها من تلك الفئة.

210 - وكرّر الوزراء تأكيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل المصدر الأكبر والحاسم الأهمية للتمويل الخارجي المقدم من أجل تنمية أقل البلدان نمواً، وأن تلك المساعدة توفر موردا يقي من آثار عدم استقرار البيئة الاقتصادية العالمية وتقلبها. وأعربوا عن قلقهم البالغ من أن إجمالي نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً من الدخل القومي الإجمالي للمانحين لم تتجاوز 0,09 في المائة في عام 2016، ملاحظِين مع القلق أن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أقل البلدان نمواً قد تقلصت بنسبة 2,7 في المائة بالقيمة الحقيقية في عام 2018. وأشاروا أيضا إلى أحكام خطة عمل أديس أبابا التي شجع واضعوها مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما لا يقل عن 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، وأعربوا عن تشجيعهم لمقدمي تلك المساعدة الذين يخصِّصون لأقل البلدان نمواً ما لا يقل عن 50 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها. وأهابوا بجميع شركاء التنمية أن يعملوا على تحقيق هذه الأهداف.

211 - ولاحظ الوزراء مع التقدير أن صادرات أقل البلدان نموا من السلع والخدمات زادت بنسبة 13 في المائة في عام 2017، بعد ثلاث سنوات من النمو السلبي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى زيادات في أسعار الوقود والمعادن، وأعربوا عن بالغ القلق من أنه حتى لو زادت حصة أقل البلدان نموا في صادرات السلع في عام 2018، ما زلنا بعيدين عن تحقيق هدف 2 في المائة من الصادرات العالمية المنصوص عليه في برنامج عمل اسطنبول والغاية 17-11 لأهداف التنمية المستدامة. وأكد الوزراء من جديد أيضا الحاجة الملحة إلى الوفاء بالالتزامات الواردة في القرارات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية التي تقضي بإتاحة وصول جميع المنتجات من جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة وبتطبيق نظام قواعد المنشأ المواتية لأقل البلدان نمواً، وذلك من أجل عكس اتجاه الانخفاض في حصتها من التجارة العالمية. والوفاء بتلك الالتزامات، إضافةً إلى ذلك، من شأنه أن يسهم أيضا في تحقيق الهدف الوارد في برنامج عمل اسطنبول المتمثل في مضاعفة حصة صادرات أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية. وفي هذا الصدد، من المهم أن يُخصَّص ما لا يقل عن 50 في المائة من المعونة لصالح التجارة التي يقدمها الشركاء في التنمية لأقل البلدان نمواً. ودعا الوزراء إلى إحراز تقدم كبير خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية بشأن القضايا المتعلقة بأقل البلدان نمواً، وقواعد المنشأ التفضيلية، وتطبيق الإعفاء في مجال الخدمات الممنوح لأقل البلدان نمواً.

212 - وأعرب الوزراء عن قلقهم من كون الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة، ورغم بوادر انتعاش ضئيلة، قد ساهمت في تقويض التنمية في جميع البلدان النامية، وأشاروا إلى حدوث تراجع في ما تحقق من مكاسب إنمائية متواضعة على مر السنين، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، وهو ما يجعل عدداً أكبر من سكانها يقعون في براثن الفقر المدقع. وأعرب الوزراء عن قلقهم لأنه في ظل مسار النمو الحالي، قد يظل 35 في المائة تقريباً من سكان أقل البلدان نمواً في فقر مدقع بحلول عام 2030. فالكثير من هذه البلدان ما زال متأخرا عن الركب فيما يتعلق بتحقيق معظم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها استكمال ما لم يُنفّذ من الأهداف الإنمائية للألفية.

213 - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لأن أقل البلدان نمواً تعاني بشكل غير متناسب من مجموعة متنوعة من الصدمات العامة، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقلُّب أسعار السلع الأساسية بصورة مفرطة، والأوبئة الصحية، والكوارث الطبيعية وغيرها من الصدمات البيئية. فآثار هذه الصدمات لا تقتصر على وقف وتيرة التقدم الاقتصادي وعلى تفاقم الفقر فحسب، بل تقوض أيضا قدرة أقل البلدان نمواً على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء على الحاجة إلى إنشاء آلية شاملة متعددة أصحاب المصلحة لبناء قدرة أقل البلدان نمواً على الصمود، بالاستفادة من التدابير والمبادرات القائمة.

214 - وأكد الوزراء على ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظاً في رصد حالة مديونية أقل البلدان نمواً، لأن الكثير منها يوجد في حالة مديونية حرجة أو معرّض بدرجة كبيرة لأن يصبح في حالة مديونية حرجة، وأن نسبة خدمة الديون إلى الصادرات قد ساءت بشكل حاد خلال العقد الأخير. وأهاب الوزراء بالمجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يفضل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، لمعالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء، من أجل إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص على السواء. وكرر

الوزراء تأكيد التزامهم بالعمل من خلال المبادرات القائمة، مثل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأكدوا من جديد أهمية الشفافية في إدارة الديون. وشدد الوزراء على ضرورة أن يأخذ إطار القدرة على تحمل الديون لأقل البلدان نمواً في الحسبان بشكل منهجي القيود الهيكلية التي تخضع لها تلك البلدان ومتطلبات الاستثمار طويل الأجل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

215 - ورحب الوزراء بتفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وافتتاح مقره في مدينة غيبزي، تركيا. وشددوا على الحاجة إلى مواصلة تمويله بهدف تحقيق قدرته على تعزيز القدرات الإنتاجية، والتحول الهيكلي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. وأهابوا أيضا بجميع أصحاب المصلحة المعنيين أن يكفلوا الاستمرار في تقديم الدعم المالي والعيني لكي يتسنى لمصرف التكنولوجيا أن يعمل بفعالية.

216 - وأشار الوزراء إلى القرارات 242/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، و 232/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، و 232/74 باء المؤرخ 11 آب/أغسطس 2020، التي تقرر فيها عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في الدوحة، دولة قطر، في الفترة من 23 إلى 27 كانون الثاني/يناير 2022 على أعلى مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات، وتنظيم اجتماع اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية في نيويورك في جزأين، من 24 إلى 28 أيار/مايو 2021 ومن 26 إلى 30 تموز/يوليه 2021، على ألا تزيد مدة كل منهما عن خمسة أيام عمل؛ وأعرب الوزراء عن دعمهم الكامل لنجاح مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، وأعربوا عن تطلعهم إلى تمخضه عن نتائج طموحة شاملة واستشرافية.

217 - وسلَّم الوزراء بالاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية الناجمة عن موقعها غير الساحلي وبُعدها عن الأسواق العالمية ومعوقاتها الجغرافية التي تشكّل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رأس المال الخاص وحشد الموارد المحلية لهذه البلدان، ويؤثر بالتالي سلباً في تنميتها المستدامة بوجه عام، وأعربوا عن قلقهم لأن هذه البلدان تتأثر في جهودها المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة بالانخفاض المتكرر في أسعار السلع الأساسية، ولأنها شديدة التعرّض لتغير المناخ، وتعاني أكثر من غيرها من آثاره الضارة.

218 - وأهاب الوزراء بالشركاء في التنمية وبلدان المرور العابر والمنظمات الدولية تعميم برنامج عمل فيينا ووضع تسهيلات خاصة لفائدة البلدان النامية غير الساحلية، حسب الاقتضاء، لمساعدتها في تنفيذ وتوسيع نطاق مبادرات تيسير التجارة، وفي تنفيذ اتفاق تيسير التجارة تنفيذا فعالا، ودعوا المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية إلى إعداد وسائل تمويل مخصصة للبنى التحتية في تلك البلدان. وأشار الوزراء إلى الإعلان الذي اعتمده الاجتماع الخامس لوزراء التجارة للبلدان النامية غير الساحلية المعقود في حزيران/يونيه 2016 في جنيف، والذي يدعو إلى إنشاء برنامج عمل محدد للبلدان النامية غير الساحلية في إطار منظمة التجارة العالمية من جانب المؤتمر الوزاري الحادي عشر لهذه المنظمة، وأشاروا أيضا إلى البيان الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية على هامش المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية المعقود في بوينس آيرس في كانون الأول/ديسمبر 2017، والبيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية المعتمد قبل انعقاد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تموز/يوليه 2016، إضافةً إلى الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية بشأن التجارة والنقل المعقود في أستانا، كازاخستان، في أيار/مايو 2018.

219 - وأكد الوزراء من جديد التزامهم القوي بتنفيذ إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، وشجعوا البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركاءها في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في برنامج عمل فيينا بمجالاته الستة ذات الأولوية، وهي: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر؛ وتطوير البنى التحتية وصيانتها؛ والتجارة الدولية وتيسير التجارة؛ والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ والتحول الاقتصادي الهيكلي؛ ووسائل التنفيذ بشكل منسق ومتسق وسريع. وعلاوة على ذلك، أعاد الوزراء التأكيد على أن برنامج عمل فيينا يشكل جزءا لا يتجزأ من خطة عام 2030، ورحبوا في هذا الصدد بالإعلان السياسي الذي اعتُمد في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية الذي عُقد في يومي 5 و 6 كانون الأول/ديسمبر 2019 في نيويورك، وأحاطوا علما مع التقدير بخريطة الطريق التي اعتُمدت خلال الاجتماع الوزاري للبدان النامية غير الساحلية في 23 أيلول/سبتمبر 2020.

220 - ورحب الوزراء بعقد اجتماع استعراض منتصف المدة الإقليمي الأفريقي لبرنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 في مراكش، المغرب، في آذار/مارس 2019. وأكدوا على التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا في أفريقيا والتحديات التي يواجهها، ودعوا إلى تعزيز التعاون الإقليمي بشأن سياسات المرور العابر وزيادة الدعم في مجالات تشمل الربط في مجالات من قبيل النقل والطاقة والهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتنويع الصادرات والقيمة المضافة وتيسير التجارة.

221 - وشددوا على أهمية العمل على وجود تآزرٍ واتساقٍ قويّين في تنفيذ خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج عمل فيينا، وشجعوا على التنسيق والاتساق في متابعة تنفيذها. وشدد الوزراء على أن توافر بيانات يسهل الوصول إليها في الوقت المناسب تكون موثوقة وعالية الجودة ومفصلة واستخدامها لقياس الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، إلى جانب تقييم التقدم المحرز بشأن التنمية المستدامة، هي أمور تدعم الجهود الرامية إلى كفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب، ودعوا الشركاء في التنمية والمنظمات الدولية إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في بناء وتعزيز قدراتها الوطنية الرسمية في مجال جمع البيانات وتصنيفها ونشرها وتحليلها. ودعا الوزراء إلى تنشيط الشراكة العالمية بحيث تقوم على شراكات متجددة ومعزَّزة بين البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان المرور العابر، وشركائها في التنمية وجهات أخرى من أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذا كاملا وناجحا وحسن التوقيت.

222 - ورحب الوزراء بتفعيل مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية. وشددوا على ضرورة إنشاء منبر لإنتاج المعارف ووضع أدوات التحليل لزيادة ما تبذله البلدان النامية غير الساحلية من جهود منسَّقة إلى أقصى حد والتغلب على تحديها المشترك - أي موقعها غير الساحلي. وأهابوا أيضا بجميع أصحاب المصلحة المعنيين أن يكفلوا تقديم التبرعات والدعم بأشكاله لكي يتسنى للمجمَع الفكري الدولي العمل بفعالية.

223 - وأكد الوزراء من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تمثل "حالة خاصة" في مجال التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف الخاصة التي تنفرد بها، ومن بينها صغر حجمها وبُعدها، وضيق قاعدة مواردها وصادراتها، والصدمات الاقتصادية الخارجية، وتعرضها للتحديات البيئية العالمية، بما في ذلك مجموعة كبيرة من الآثار الناجمة عن تغير المناخ وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها. ورأوا أن تغير المناخ وتأثيراته الضارة ما زالا يشكلان خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى

جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثلان أكبر تهديد لبقائها ولمقومات وجودها، نتيجة لأمور من بينها فقدان أجزاء من أراضيها.

224 - ورحب الوزراء بالاستعراض الخمسي لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) الذي عقد في 27 أيلول/سبتمبر 2019 في نيويورك، والذي تم فيه تقييم التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، والثغرات والتحديات المتبقية. وشددوا على ضرورة تنفيذ النداء الموجه من أجل العمل، الوارد في الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة، ودعوا إلى العمل على وجه الخصوص في دراسة بيئة التمويل والدعم فيما يتصل بالكوارث، ووضع الأهداف والمؤشرات لرصد مسار ساموا.

225 - وأقر الوزراء بالصلات الوثيقة بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومسار ساموا. وحثوا، إضافةً إلى ذلك، على تنفيذ الخطتين تنفيذا كاملا وفعالا، بما يشمل الوفاء بمقتضيات جميع وسائل التنفيذ. وفي هذا الصدد، شجعوا أيضا المبادرات والبرامج الأخرى التي تدعم أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تحقيق التنمية المستدامة. ويشمل ذلك زيادة تعزيز الشراكات العالمية من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية في المجالات ذات الأولوية المحددة في مسار ساموا من أجل ضمان التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب.

226 - ورحب الوزراء بالإطار الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل، الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في قراره م ع-18/ق-9 المؤرخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، والمعنون "التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان المتوسطة الدخل".

227 - وأشار الوزراء إلى أنه رغم التناقص الملحوظ في مستوى الفقر، لا تزال البلدان المتوسطة الدخل هي موطن غالبية الناس الذين يعيشون في فقر، ولا تزال التفاوتات والثغرات قائمة. فما زالت هذه البلدان تواجه تحديات كبيرة في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وكرّر الوزراء تأكيد الحاجة العاجلة إلى تحديد طرق ووسائل تكفل القيام في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بمراعاة وتلبية الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل، على نحو ملائم، وبطريقة مصممة خصيصا لتلك البلدان، بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل إزاء فرادى البلدان. وأكدوا في هذا السياق أنه يجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحسن الدعم الذي تقدمه في مختلف السياقات القطرية، بما يشمل البحث في كيفية تقديم دعم يتسم بالكفاءة والفعالية وبمزيد من التنسيق وجودة التركيز إلى البلدان المتوسطة الدخل. ورحب الوزراء بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن البلدان المتوسطة الدخل في إطار الجمعية العامة، في 4 كانون الأول/ديسمبر 2018.

228 - وسلَّم الوزراء بأهمية التّصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. ورأوا أنه، لضمان الحفاظ على الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المستمرة من خلال تبادل التجارب وتحسين التنسيق والرفع من نوعية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة وتركيزه. وسلم الوزراء أيضاً بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التمويل الأخرى المقدمة بشروط تساهلية تظل مهمة لعدد من البلدان متوسطة الدخل ويمكنها أن تؤدي دورا في تحقيق النتائج المستهدفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لتلك البلدان. وأبرز الوزراء، في هذا الصدد، ضرورة أن يتم داخل منظومة الأمم

المتحدة، وضمن الولايات المنوطة بهذه المنظومة، اتخاذ جميع الترتيبات المؤسسية اللازمة لدعم البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما من خلال استراتيجية شاملة وطويلة الأجل على نطاق المنظومة تهدف إلى تيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتنسيق الدعم المقدم لهذه البلدان.

229 - وأكد الوزراء من جديد أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في منأى عن السلام والأمن، وأن السلام والأمن سيكونان مهددين في غياب التنمية المستدامة. وسلَّم الوزراء كذلك في هذا الصدد بأن البلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع، ولا سيما من أقل البلدان نمواً، والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي، تواجه تحديات هيكلية محددة وتتطلب اعتماد نُهُج محددة السياق، بما في ذلك وضع سياسات وطنية وتدابير للدعم الدولي محددة الهدف من أجل التصدي لهذه التحديات ودعم أنشطة بناء السلام وبناء الدولة والتنمية المستدامة. وأحاط الوزراء علما بالمبادئ التي حددتها مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة في الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، وهي الدول المتضررة من نزاعات حالية أو سابقة.

230 - وأعاد الوزراء التأكيد على أن الحق في تقرير المصير حق أساسي ترتكز عليه الأمم المتحدة. ورأوا، بالنسبة إلى البلدان النامية، أن هذا الحق قد شكل، ولا يزال يشكل، منارة أمل لكلّ من يعاني تحت وطأة الاحتلال. وقالوا في هذا السياق إن المجتمع الدولي ينبغي، في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها واستعراضها، ألا ينسى الصعوبات الشديدة التي تواجه البلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري والأجنبي وأن يسعى إلى إزالة العقبات التي تحول دون الإعمال الكامل لحقها في تقرير المصير، والتي تؤثر تأثيراً سلبياً على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وعلى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، وإلى ضمان عدم تركها خلف الركب.

231 - وأكد الوزراء من جديد ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

232 - وأكد الوزراء من جديد دعمهم الثابت لقضية فلسطين العادلة وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني. كما أعادوا تأكيد دعمهم المبدئي والطويل الأمد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في الحرية والاستقلال والعدالة والسلام والكرامة في دولته فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. وأعرب الوزراء عن الأسف العميق إزاء عدم وجود أفق سياسي يعِد بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني وتنفيذ حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. ودعوا المجتمع الدولي إلى بذل الجهود اللازمة لدعم هذه الأهداف، مشددين على الضرورة الملحة لتكثيف الجهود من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وتحقيق السلام.

233 - وكرر الوزراء دعوتهم إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تنسحب فورا وبالكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل، إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967، ومن باقي الأرض اللبنانية المحتلة. وأكدوا مجدداً تأييدهم لعملية السلام في الشرق الأوسط التي تستهدف تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) و 425 (1978) و 497 (1981)

و 1850 (2008) و 2334 (2016)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأعادوا في هذا السياق التأكيد أيضا على دعمهم لمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في آذار/مارس 2002.

234 - وأدان الوزراء أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل أو وضعهما أو تكوينهما الديمغرافي، وأي تدابير للضم بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون، وأعلنوا أن هذه القرارات الانفرادية ليس لها أي أثر قانوني ولاغية وباطلة ويتعين إلغاؤها امتثالا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

235 - وأعرب الوزراء عن شجبهم لما اقترفته إسرائيل من انتهاكات منهجية خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ودعوا إلى المساءلة عن هذه الانتهاكات وأهابوا بمجلس الأمن، إعمالاً لواجب صون السلام والأمن الدوليين الذي أناطه به الميثاق، أن يبذل جهودا جادة للمتابعة بهدف إنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا والإسهام في التوصل إلى حل سلمي وعادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

236 - وأبدى الوزراء أسفهم لاستمرار مسار التراجع الإنمائي في قطاع غزة وللأزمة الإنسانية الأليمة، والظروف والتحديات الاجتماعية والاقتصادية القاسية، بما في ذلك انتشار الفقر والبطالة وأزمات الصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة التي يواجهها السكان المدنيون، لا سيما نتيجة الحصار الإسرائيلي المستمر والتأثير السلبي الدائم والهائل للاعتداءات العسكرية المتتالية التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل. وكرر الوزراء مطالبتهم بالرفع الفوري والتام للحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، والذي يشكل عقابا جماعيا واسع النطاق. وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء استمرار إعاقة الانتعاش بسبب الحصار الإسرائيلي وما ينجم عنه من تدهور في البنى التحتية والخدمات، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للمضي قدما بإعادة الإعمار.

237 - وطلب الوزراء إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى الاستمرار في تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية التي تلزم بشدة الشعب الفلسطيني، بما يضمه من لاجئين فلسطينيين، خلال هذه المرحلة الحرجة، ولا سيما من أجل إعادة إعمار قطاع غزة وتحقيق انتعاشه الاقتصادي، بما في ذلك من خلال وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان.

238 - وكرر الوزراء الإعراب عن قلقهم في هذا الصدد إزاء الأزمة المالية المتكررة والنقص المتكرر في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الذي فاقمه إنهاء التمويل مؤخرا من جانب واحدة من أكبر الجهات المانحة للوكالة. وحثوا الدول على المساهمة في الأونروا وعلى تقديم دعمها القوي للجهود المتواصلة المبذولة لمتابعة تقرير الأمين العام (A/71/849) والتوصيات ذات الصلة الرامية إلى تعبئة تمويل أوفى للوكالة يكون أكثر استدامة ويمكن التنبؤ به بقدر أكبر، من جانب جهات من بينها الأمم المتحدة، وذلك حرصا على فعالية سير العمل في الوكالة، وعلى تقديمها للمساعدة الإنسانية والإنمائية الحيوية للاجئين الفلسطينيين، دون انقطاع، وفقا للولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة، بما في ذلك خدماتها التعليمية والصحية والغوثية والاجتماعية، المعترف بأنها تعزز 10 من أهداف التنمية المستدامة الـ 17.

239 - وناشدوا الدول والمنظمات الإبقاء على تبرعاتها للوكالة، وكذلك زيادة التبرعات حيثما أمكن، كما دعوا الجهات المانحة الجديدة إلى تقديم الدعم، لتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين والتكاليف

الأساسية المرتبطة بالعمليات، بما في ذلك لمنع انتشار جائحة كوفيد-19 والتخفيف من تأثيرها. وأكدوا من جديد دعمهم القوي لولاية الأونروا، وفقاً لمسؤولية المجتمع الدولي ككل بصفة مستمرة عن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، ريثما يتم التوصل إلى حل عادل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

240 - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء زيادة التدهور في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني من جراء الممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في استعمار الأرض الفلسطينية في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وفي انتهاك صارخ لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وفي تجاهل لفتوى محكمة العدل الدولية. وفي هذا الصدد، طالب الوزراء بوقف مصادرة إسرائيل للممتلكات الفلسطينية وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والجدار، وهدم منازل الفلسطينيين، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين، وجميع تدابير الضم، ودعوا إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي ولجميع القرارات ذات الصلة. وأعربوا كذلك عن قلقهم العميق من تواتر أعمال العنف والترهيب والتحريض التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون، وإزاء تدمير الممتلكات الفلسطينية على يد المستوطنين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

241 - وأعاد الوزراء التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل غير القابلة للتصرف في السيادة على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه ومصادر الطاقة، وطالبوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وعن تدميرها، وعن التسبب في فقدانها أو نضوبها، وعن تعريضها للخطر، لأن هذه الأعمال تشكل انتهاكات للقانون الدولي وتقوض على نحو خطير قدرتهم على تحقيق التنمية المستدامة.

242 - وذَكَّر الوزراء بأن 16 كانون الأول/ديسمبر 2020 يوافق مرور 55 عاما على اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2065 (د-20)، وهو أول قرار يشير تحديدا إلى مسألة جزر مالفيناس، وأكدوا مجددا على ضرورة أن تستأنف حكومتا جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المفاوضات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وللقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة، من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية سلمية للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وسندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وأعربوا عن تقديرهم لاستعداد الأرجنتين الطيب لعقد مفاوضات تتصل بهذا الهدف ورغبتها في ذلك.

243 - وفي هذا الصدد، جدد الوزراء التأكيد على مبدأ السلامة الإقليمية المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، وسلطوا الضوء على حق الدول الأعضاء في المجموعة في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، بما في ذلك حق جمهورية الأرجنتين في اتخاذ إجراءات قانونية في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة ضد الأنشطة غير المأذون بها لاستكشاف واستغلال الهيدروكربونات في المنطقة المشار إليها، وأشاروا إلى ضرورة امتناع الطرفين عن اتخاذ قرارات تنطوي على إدخال تعديلات من جانب واحد على الحالة في الوقت الذي في الوقت الذي تخضع فيه الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 49/31 وأشاروا إلى ضرورة تجنب اتخاذ إجراءات

أحادية الجانب في المنطقة المتنازع على سيادتها بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفقاً لقرار الجمعية العامة 49/31.

244 - ورحب الوزراء بالجهود التي بذلتها حكومة كولومبيا من أجل تنفيذ سياستها لتحقيق الاستقرار والتوحيد في إقليمها. وفي هذا الصدد، دعا الوزراء المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل إلى كولومبيا في هذه المرحلة الحاسمة من العملية.

245 - وأكد الوزراء مجددا أهمية دعم وتعزيز تعددية الأطراف، واعترفوا في هذا الصدد بأن خطة العمل الشاملة المشتركة بين جمهورية إيران الإسلامية والأطراف الأخرى تمثل حالة ملموسة من الإجراءات الناجحة المتعددة الأطراف لحل القضايا العالمية العالقة، وشددوا على أن مثل هذا النموذج يشكل مثالا حقيقيا على زيادة التعجيل بتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق تقوية التعاون الدولي من خلال تعزيز وسائل التنفيذ.

246 - وأشار الوزراء إلى أنّ المملكة المتحدة انتزعت أرخبيل شاغوس، بما في ذلك دييغو غارسيا، بشكل غير قانوني من أراضي موريشيوس، قبل الاستقلال، في انتهاك للقانون الدولي ولقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 1514 (د-15) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1960 و 2066 (د-20) المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1965، وإلى أنّ جميع سكان أرخبيل شاغوس قد تم إجلاؤهم قسرا. وفي هذا الصدد، أحاط الوزراء علماً باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 أيار/مايو 2019 القرار 295/73، الذي يرحب بفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 25 شباط/فبراير 2019 بشأن النتائج القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965. وأحاط الوزراء علما بما توصلت إليه المحكمة من نتائج تفيد بأن حق تقرير المصير هو قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي في عام 1965 وأن انتزاع أرخبيل شاغوس من أراضي موريشيوس هو فعل غير مشروع دوليا. وفي هذا الصدد، أعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل لما قضت به المحكمة ومفاده أن المملكة المتحدة ملزمة بإنهاء إدارتها لأرخبيل شاغوس بأسرع ما يمكن. وأكد الوزراء من جديد، في ضوء فتوى المحكمة، أن أرخبيل شاغوس كان ولا يزال دائما جزءا من أراضي موريشيوس وأن موريشيوس هي الدولة الوحيدة التي لها الحق قانونا في ممارسة سيادتها على أرخبيل شاغوس وحقوقها السيادية على الحيز البحري التابع لها. وعقدوا العزم على التعاون الكامل مع الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل كفالة التعجيل بإنهاء استعمار موريشيوس، وفقاً لما طلبته المحكمة، واتخاذ جميع التدابير الضرورية لتكتمل عملية إنهاء استعمار موريشيوس دون عقبات وبأسرع ما يمكن.

247 - وأحاط الوزراء علما أيضاً بالشاغل الذي أعربت عنه جمهورية ملديف بشأن المسائل القانونية والتقنية الناشئة عن القرار غير القانوني الذي اتخذته المملكة المتحدة في عام 2010 بإعلان "منطقة محمية بحرية" في أرخبيل شاغوس تتداخل مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية ملديف، المعلنة في دستورها، وذلك دون المساس بأي تسوية تحدث مستقبلا للحدود البحرية.

248 - وأعاد الوزراء التأكيد على أن فرض التدابير الاقتصادية القسرية، ومنها الجزاءات الانفرادية، على بلدان نامية لا يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحوار والتفاهم بين البلدان.

249 - وأعاد الوزراء تأكيد رفضهم القاطع لفرض قوانين وقواعد يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية، وكل الأشكال الأخرى من التدابير القسرية الاقتصادية بما فيها الجزاءات الانفرادية، ضد البلدان النامية، وأعادوا التأكيد على الحاجة الملحة لإلغائها على الفور. وأكدوا أن هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المكرسة في

ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تهدد بشكل خطير أيضا حرية التجارة والاستثمار. ومن ثم، أهاب الوزراء بالمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير عاجلة وفعالة لوقف استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

250 - وأعرب الوزراء عن رفضهم الشديد لتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، وأكدوا مرة أخرى تضامنهم مع كوبا. وأكدوا من جديد دعوتهم حكومة الولايات المتحدة إلى أن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على هذه الدولة الشقيقة منذ ما يقرب من ستة عقود، والذي يشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق تنميتها الكاملة. وفي الوقت نفسه، أعرب الوزراء عن أسفهم للتدابير التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة منذ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، والتي تعزز الحصار. وأعرب الوزراء عن عميق قلقهم إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا من حيث طابعه المتجاوز للحدود الإقليمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للفصل الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، ورفضوا تعزيز التدابير المالية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة بهدف تشديد الحصار.

251 - وأكد الوزراء مجدداً رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على السودان، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب السودان، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

252 - وأكد الوزراء مجدداً رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية إيران الإسلامية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

253 - وأكد الوزراء مجدداً رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء هذا البلد، وشددوا في هذا الصدد على أهمية الحوار ودعوا إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

254 - وأكد الوزراء مجدداً رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب الجمهورية العربية السورية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

255 - وأكد الوزراء مجدداً رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

256 - ووافق الوزراء على تقرير الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة خبراء صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXXII)/2020/2، وأيدوا ما جاء فيه من توصيات. وأثنى الوزراء على رئيس الصندوق لما أبداه من التزام مستمر، وأعربوا عن ارتياحهم للنتائج التي حققها الصندوق. وفي ضوء الانخفاض الذي طرأ على عائدات الفائدة الخاصة بالصندوق الاستئماني بسبب الحالة المالية العالمية الراهنة، وفقا لما أفاد به رئيس الصندوق، ناشد الوزراء كل دولة عضو أن تقدم تبرعا سخيا للصندوق بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية.

257 - وأقر الوزراء البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية لمجموعة الـــ 77 الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXXII)/2020/3، بصيغته التي عرضتها رئيسة مجموعة الـــ 77، وحثوا الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد الاشتراكات المستحقة عليها على بذل جهود خاصة لتسديدها.

258 - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم الحار بانتخاب جمهورية غينيا بالتزكية لتولي رئاسة مجموعة الـــ 77 لعام 2021.

259 - وأبرز الوزراء التقدم المحرز والتحديات التي تمت مواجهتها منذ اعتماد ميثاق الجزائر العاصـــمة، وأكدوا قائلين إن مجموعة الـــ 77 والصـين لا تزال ملتزمة بتطلعاتنا ومبادئنا المتمثلة في الوحدة والتكامل والتعاون والتضـــامن. وأعلن الوزراء تعهدهم الثابت بمواصـــلة إجراءاتهم المشـــتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل، ولا سيما القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.